



صندوق التنمية الصناعية السعودي

المملكة العربية السعودية  
وزارة المالية



التقرير السنوي للعام المالي  
١٤٣١ / ١٤٣٠ هـ (٢٠٠٩م)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



خادم الحرمين الشريفين  
الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود



صاحب السمو الملكي  
الأمير / سلطان بن عبد العزيز آل سعود  
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران  
والمفتش العام



صاحب السمو الملكي  
الأمير / نايف بن عبد العزيز آل سعود  
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية





## المحتويات

٧	تقديم معالي وزير المالية
٩	كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة
١٢	تمهيد : اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي
١٧	النشاط الإقراضي للصندوق :
١٧	• ملخص النشاط للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ - (٢٠٠٩م)
١٩	• التوزيع القطاعي للقروض
٢٣	• التوزيع الجغرافي للقروض
٢٥	• تمويل المشاريع المختلطة
٢٦	برنامج كفاءة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة
٢٨	القوى البشرية والتدريب
٣٠	دورة تقييم المشاريع الصناعية
٣١	الهيكل التنظيمي للصندوق
٣٢	إدارة تحت المجهر :
٣٢	• إدارة تقنية المعلومات
٣٤	دراسة اقتصادية :
٣٤	• الاستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام ١٤٤١هـ الموافق (٢٠٢٠م)
٣٧	موضوع تحت الأضواء :
٣٧	• التطورات التقنية في الصناعة ودور الصندوق في دعم التوجهات الفنية
٤١	بيانات النشاط الإقراضي للصندوق .



## تقديم معالي وزير المالية



يسرني مع انتهاء العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠٠٩م) تقديم التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي والذي أنهى به الصندوق عامه الخامس والثلاثين كأحد أهم دعائم التنمية الصناعية بالمملكة .

تعرض الاقتصاد العالمي منذ منتصف عام ٢٠٠٨م، ومروراً بعام ٢٠٠٩م ، لأزمة اقتصادية حادة حيث انتقلت تداعيات تلك الأزمة من القطاع المالي إلى قطاعات الإنتاج الحقيقي، وهو ما أحدث تراجعاً حاداً في الطلب العالمي ومن ثم التجارة الدولية في السلع والخدمات. وكان القطاع الصناعي - بطبيعة الحال - قد طالته تأثيرات الأزمة وخاصة صناعات السيارات والبتروكيماويات وغيرها من الصناعات المكملة أو المغذية لها.

وكان لتداعيات تلك الأزمة تأثيراً واضحاً على نشاط الصندوق الإقراضي خاصة فيما يتعلق بإقراضه للمشاريع البتروكيماوية والتي تتميز بضخامة رأس المال المستثمر حيث أحجم العديد من المستثمرين عن الدخول في مشاريع من هذا النوع حتى تتضح معالم اقتصاد ما بعد الأزمة مما أدى إلى انخفاض في اعتمادات الصندوق لقطاع الصناعات الكيماوية خلال العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ. إلا أن الصندوق استمر بثبات في دعمه للقطاعات الصناعية الأخرى ، حيث شهدت معظم هذه القطاعات نمواً ملحوظاً في قيمة القروض المعتمدة خلال العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ. فقد بلغ إجمالي عدد القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق منذ تأسيسه في عام ١٣٩٤هـ وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ سواءً بالنسبة للمشاريع التي نفذت أو قيد التنفيذ (٢٦٩٤) قرصاً ، قدمت للمساهمة في إنشاء (١٧٧٩) مشروعاً صناعياً منتشرة في جميع أرجاء المملكة قدرت تكلفتها الكلية بحوالي (٢٧٢,٢٢٨) مليون ريال وبلغ صافي المبالغ المعتمدة لها (٦٩,١٦٨) مليون ريال.

كما كان للصندوق الدور الأساسي في تنفيذ برنامج كفاءة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي يديره الصندوق وذلك بالتنسيق مع البنوك التجارية المشاركة في هذا البرنامج، حيث بلغ إجمالي عدد الكفالات التي اعتمدها برنامج كفاءة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة منذ انطلاقه حتى نهاية عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (١١١٠) كفاءة بقيمة (٤٤٩) مليون ريال مقابل اعتمادات تمويل قدمتها البنوك بمبلغ (١,٠٧٠) مليون ريال .

وختاماً ، أرفع لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني كل الشكر والتقدير لما يجده الصندوق وغيره من صناديق التنمية من دعم لا محدود وتوجيه سديد مكن الجميع من تحقيق الكثير من آمال وطموحات القيادة الرشيدة .

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر لمجلس إدارة الصندوق وإدارته التنفيذية وجميع منسوبيه لما يقومون به من جهود مقدرة في دعم التنمية الصناعية في المملكة وتعاملهم المتمرن مع الأحداث والتحديات الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد العالمي .

إبراهيم بن عبدالعزيز السعاف

والله ولي التوفيق ، ، ،

وزير المالية



## أعضاء مجلس الإدارة



معالي المهندس

**يوسف بن إبراهيم السامر**

نائب رئيس الصندوق السعودي للتنمية والعضو المنتدب  
ورئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي



سعادة الدكتور

**خالد بن محمد السليمان**

وكيل وزارة التجارة والصناعة لشؤون الصناعة



سعادة المهندس

**عبد الله بن محمد العبودي**

مدير عام المياه بمنطقة الرياض



سعادة الدكتور

**أحمد بن حبيب صلاح**

مستشار اقتصادي  
وزارة الاقتصاد والتخطيط



سعادة الأستاذ

**إبراهيم بن عبد الله النصار**

وكيل المحافظ للشؤون الإدارية والمالية  
بمؤسسة النقد العربي السعودي

## كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة



يشرفني أن أقدم التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي عن العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠٠٩م) ، وهو العام الذي شهد الكثير من التحديات على الصعيدين المحلي والعالمي على أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية .

وبالرغم من تداعيات الأزمة ، فقد واصل الصندوق أداء مهامه بحرفية واقتدار ، حيث تم اعتماد (١١١) قرصاً صناعياً خلال هذا العام مقارنة بعدد (١٠٧) قروض خلال العام المالي السابق كما بلغ مجموع المبالغ المعتمدة خلال عام التقرير (٥.١٨٦) مليون ريال . وقد توزعت القروض المعتمدة خلال هذا العام بين (٧٦) قرصاً لمشاريع صناعية جديدة و(٣٥) قرصاً لتوسعة مشاريع صناعية قائمة بلغ مجموع استثماراتها (١٤.٧١٢)

مليون ريال، مما يؤكد متانة ونجاح الاستثمار الصناعي في المملكة . كما ارتفعت أيضاً قيمة المبالغ التي تم صرفها خلال عام التقرير ١٤٣٠/١٤٣١هـ بنسبة (٧.٦٪) لتصل إلى (٥.٤٤٢) مليون ريال وهو رقم قياسي منذ أن تم إنشاء الصندوق في عام ١٣٩٤هـ . من جهة أخرى ، بلغت تسديدات القروض خلال عام التقرير (١.٧٢٧) مليون ريال ، أي ما يقارب ما تم تسديده خلال العام السابق ، وهذا مؤشر على متانة وضع القطاع الصناعي المحلي رغم تداعيات الأزمة العالمية .

وإضافة إلى نشاط الصندوق في برامج الإقراض الصناعي فقد قام برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي يديره الصندوق باعتماد (٥٠٤) كفالات خلال هذا العام وذلك بقيمة إجمالية بلغت (١٨١) مليون ريال ، وذلك مقابل تمويل من البنوك التجارية بلغت قيمته (٤٦٤) مليون ريال .

إن تطور القطاع الصناعي في أي بلد لا يتطلب فقط توفير التمويل اللازم ، بل يتعدى ذلك إلى تقديم الحلول المناسبة لكافة الصعوبات المالية والإدارية والتسويقية التي قد تعترض مسيرة المستثمر الصناعي ، ولذلك فإن الصندوق ومن خلال خبرته عبر السنين الماضية أصبح قادراً على تقديم الخدمات الاستشارية والتوجيه والمساعدة في إيجاد الحلول لمثل هذه الصعوبات والتحديات .

وما كان هذا النجاح ليحقق لولا فضل الله ثم الدعم السخي الذي يلقيه الصندوق من القيادة الحكيمة والرعاية المباشرة من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني .

### يوسف بن إبراهيم البسام

رئيس مجلس الإدارة

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لمن لا زالوا على العهد في تحقيق الإنجازات المتميزة سنة بعد أخرى من إدارة الصندوق العليا وجميع موظفيه لما يبذلونه من جهود وتفاني في خدمة هذا الصرح الكبير.

والله الموفق ، ، ،



تمهيد : اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي



### الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام ٢٠٠٩ م

حقق الاقتصاد السعودي في عام ٢٠٠٩ م نتائج جيدة، رغم ما شهده الاقتصاد العالمي من ركود بسبب الأزمة المالية العالمية، وما ترتب على ذلك من انخفاض الطلب على البترول. وحسب البيان المصاحب لإعلان الميزانية العامة للدولة الصادر من وزارة المالية، يتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٠٩ م حوالي ١٣٨٤ مليار ريال والأسعار الجارية بانخفاض نسبته ٢٢.٣٪. أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي للمملكة نمواً تبلغ نسبته ٠.١٥٪. وتشير التوقعات الأولية إلى أن حجم الدين العام سينخفض في نهاية العام ٢٠٠٩ م إلى ٢٢٥ مليار ريال ( أي ما يعادل ١٦٪ من إجمالي الناتج المحلي ).

كما تشير البيانات إلى مواصلة القطاع الخاص لأدائه الإيجابي المستمر منذ سنوات حيث يتوقع نموه بنسبة ٢.٨٪ بالأسعار الجارية و ٢.٥٪ بالأسعار الثابتة، إضافة إلى ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي للعام ٢٠٠٩ م إلى حوالي ٤٧.٨٪ بالأسعار الثابتة. وقد استمرت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للقطاع الخاص في تحقيق نتائج نمو إيجابية. إذ يقدر أن يصل النمو الحقيقي في نشاط الاتصالات والنقل والتخزين إلى ٦٪، وفي قطاع التشييد والبناء إلى ٣.٩٪، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء إلى ٣.٣٥٪، وفي قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية إلى ٢.٢٪، وفي قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق إلى ٢٪، وفي نشاط خدمات المال والأعمال والتأمين والعقارات إلى ١.٨٪.

وقد شهد العام ٢٠٠٩ م تراجعاً في حدة تزايد الضغوط التضخمية، حيث قدر ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بنسبة ٤.٤٪ مقارنة بارتفاع بلغ ٩.٩٪ في عام ٢٠٠٨ م. كما يتوقع أن يشهد معدل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي، والذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل للعام ٢٠٠٩ م ارتفاعاً نسبته ٢.٤٪ مقارنة بما كان عليه في العام ٢٠٠٨ م.

وتشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى تحقيق الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضاً مقداره ٧٦.٧ مليار ريال للعام ٢٠٠٩ م مقارنة بفائض مقداره ٤٩٦ مليار ريال للعام ٢٠٠٨ م بانخفاض نسبته ٨٤.٥٪. وفي نفس السياق من المتوقع أن يحقق الميزان التجاري للعام ٢٠٠٩ م فائضاً مقداره ٣٩٠.٣ مليار ريال بانخفاض قدره ٥٠.٩٪ عن العام ٢٠٠٨ م، وذلك نتيجة انخفاض إجمالي قيمة الصادرات السلعية بنسبة ٤١٪. وبالنسبة للصادرات غير البترولية يُتوقع أن تنخفض للعام ٢٠٠٩ م بنسبة ١٦.٤٪ لتبلغ حوالي ١٠١.٧ مليار ريال وهو ما يمثل ١٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية للمملكة.

أما على صعيد التطورات المالية والنقدية، وعلى ضوء ما يشهده الاقتصاد المحلي والعالمي من تطورات تتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توفر السيولة الكافية في النظام المصرفي، فقد استمرت السياسة المالية والنقدية للدولة بالمحافظة على مستوى ملائم من السيولة يلبي احتياجات الاقتصاد الوطني. وقد سجل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي ٢٠٠٩ م نمواً نسبته ٨٪ مقارنة بنمو نسبته ١٤٪ في العام المالي ٢٠٠٨ م.

وبالنسبة للقطاع المصرفي فقد واصلت المصارف التجارية تدعيم قدراتها المالية، وارتفع رأسمالها واحتياطياتها في العام ٢٠٠٩ م لنفس الفترة بنسبة ٢٤.١٪ لتصل إلى ١٦٣.٦ مليار ريال، بينما انخفض إجمالي مطلوباتها من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة ٥.٧٪، كما ارتفع حجم الودائع المصرفية لديها بنسبة ٨.٢٪ لتبلغ حوالي ٩١٦ مليار ريال. وقد حافظت المصارف التجارية على دورها الحيوي في دعم القطاع الخاص وتوسيع أنشطته، حيث بلغ إجمالي الائتمان الممنوح من قبلها للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص خلال الأشهر التسعة الأولى للعام ٢٠٠٩ م أكثر من ٧٥٠ مليار ريال. وبالنظر إلى التفاصيل في القطاعات الفرعية نجد أن حجم التمويل الممنوح لقطاع التعدين والمناجم قد ارتفع بنسبة ٥٤٪، ولقطاع الخدمات بنسبة ٤١.٦٪، ولقطاع التمويل بنسبة ٣٣٪، ولقطاع الكهرباء والمياه

النظيفة، وتمت الموافقة على منح المستثمرين في بعض مناطق المملكة حوافز ضريبية، والقواعد التنظيمية الخاصة بإنشاء وحدات التدريب غير الربحية في مجال التدريب التقني والمهني، والقواعد والترتيبات الخاصة بكيفية معاملة الموظفين والعمال من العاملين السعوديين في القطاعات المستهدفة بالتخصيص، وآلية عمل لجنة المساهمات العقارية.

وقد حظي أداء الاقتصاد السعودي للعام ٢٠٠٩م بتقدير وإشادة كافة الجهات والأوساط الاقتصادية العالمية، حيث أشاد صندوق النقد الدولي بسياسات المملكة الاقتصادية التي واجهت بها الأزمة المالية العالمية الحالية، وبجهودها في تعزيز مركزها الاقتصادي الكلي وتقوية القطاع المالي. كما أكدت وكالة ستاندرد آند بورز على متانة الوضع المالي للحكومة بفضل ميزان المدفوعات القوي ونجاح الخطط الإصلاحية والإنفاقية للحكومة، وذلك بالرغم من ما يمر به الاقتصاد العالمي من ظروف صعبة، لذا فقد أبقّت الوكالة على التصنيف الائتماني للمملكة عند مستوى (AA-). كما تضمن تقرير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار لعام ٢٠١٠م تصنيف المملكة في المرتبة (١٣) من بين (١٨٣) دولة تم تقييم الأنظمة والقوانين التي تحكم مناخ الاستثمار فيها.

وختاماً فإن أداء الاقتصاد السعودي في عام ٢٠٠٩م يعتبر جيداً في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من ركود نتيجة الأزمة المالية العالمية، وهو خير دليل على قوة الاقتصاد السعودي ونجاح الإصلاحات الهيكلية التي تنفذها الدولة لدفع عجلة النمو الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص. وستعزز هذه النتائج - بإذن الله - المكانة العالمية للاقتصاد السعودي، وتؤكد على أفضلية المملكة كبيئة جاذبة للاستثمارات، مما يسهل على الشركات المقامة فيها الحصول على التمويل بتكلفة أقل.

والخدمات الأخرى بنسبة ٣٢.٨٪، بينما شهد حجم التمويل لبعض القطاعات تراجعاً طفيفاً كقطاع التجارة الذي تراجع بنسبة ٠.٢٪، وقطاع النقل والاتصالات بنسبة ١٪، وقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة ٣.٧٪.

وفي نفس السياق استمر صندوق التنمية الصناعية السعودي في أدائه المميز في دعم الصناعة المحلية في كافة أنشطتها، حيث بلغت اعتمادات الصندوق خلال العام ٢٠٠٩م حوالي (٥.١٨٦) مليون ريال. كما شهد برنامج كفاءة الذي يديره الصندوق ارتفاعاً في عدد وثائق الكفاءة التي اعتمدها لمشاريع صغيرة ومتوسطة للعام ٢٠٠٩م، حيث ارتفعت إلى (٥٠٤) وثيقة كفاءة بقيمة إجمالية (١٨١) مليون ريال وذلك لضمان اعتمادات تمويل قدمتها البنوك المحلية بمبلغ (٤٦٤) مليون ريال لصالح (٣١٥) منشأة صغيرة ومتوسطة.

من ناحية أخرى سجل المؤشر العام للسوق المالية السعودي ٦١٢٢ نقطة مقارنة مع ٤٨٠٣ نقطة نهاية عام ٢٠٠٨م. وشهد هذا العام طرح ١٠ شركات للإكتتاب العام، ليصبح بذلك عدد الشركات المدرجة بالسوق ١٣٥ شركة. وقد استمرت هيئة السوق المالية خلال العام المالي ٢٠٠٩م في جهودها الرامية إلى تنظيم طرح وتداول الأوراق المالية وتطوير السوق المالية، وتعزيز مبدأ العدالة والشفافية والإفصاح وحماية المستثمرين. حيث أصدر مجلس الهيئة تعديلاً للائحة حوكمة الشركات، وأنشئت إدارة حوكمة الشركات، ووضعت الاستراتيجية اللازمة لرفع مستوى الوعي بالحوكمة. كما رخصت الهيئة لعدد ١٤ شركة جديدة لممارسة أنواع متعددة من النشاط في مجال أعمال الأوراق المالية ليصل مجموع الشركات المرخص لها إلى ١٢٤ شركة.

واستكمالاً لمسيرة الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي تهدف إلى تعزيز هيكل الاقتصاد الوطني فقد تم خلال العام ٢٠٠٩م، الموافقة على بعض الأنظمة والتنظيمات الجديدة والقواعد والإجراءات ومنها: الاستراتيجية الوطنية للصناعة وآليات التنفيذ الخاصة بها، ونظام صندوق التنمية الزراعية، واتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما تم تشكيل اللجنة الوطنية لآلية التنمية

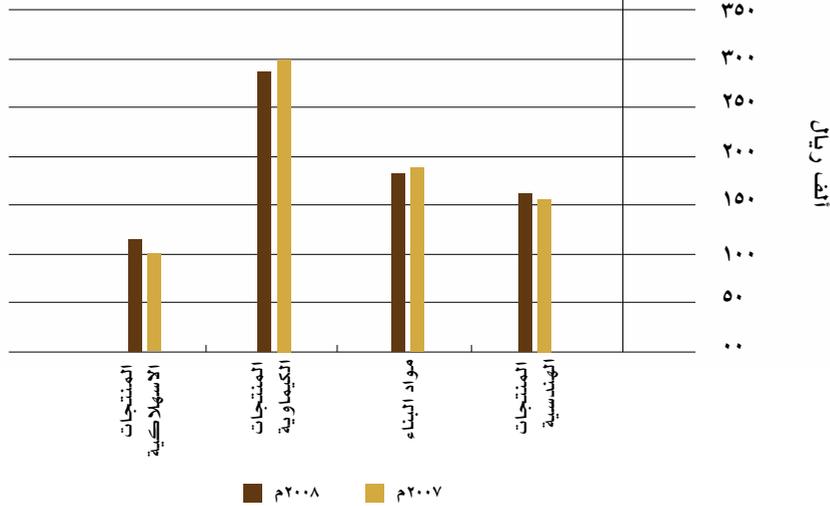
## مؤشرات أداء القطاع الصناعي المحلي

على الرغم من تأثير الأزمة المالية التي عصفت بمختلف الاقتصادات العالمية والذي انعكس سلباً على الطلب على المنتجات الصناعية ، حيث أدى ذلك إلى تباطؤ نمو قطاع الصناعات التحويلية في المملكة من ٥,٤% في عام ٢٠٠٨ م . إلى ٢,٢% في عام ٢٠٠٩ م، إلا أن هذا النمو يعتبر جيداً إذا ما قورن بمستوى الأداء على النطاق العالمي ، حيث تظهر توقعات البنك الدولي أن ينخفض الناتج الصناعي العالمي بنسبة كبيرة تصل إلى ١٥% في عام ٢٠٠٩ م.

وفي سياق الصورة العامة للقطاع الصناعي أعلاه ، نلقي فيما يلي نظرة أكثر تفصيلاً لبعض مؤشرات الأداء لهذا القطاع . ونظراً لعدم توفر البيانات المطلوبة لعام ٢٠٠٩ م، فقد قمنا بتحليل البيانات المتوفرة في قاعدة المعلومات الصناعية بالصندوق للعام ٢٠٠٨ م مقارنةً بالعام ٢٠٠٧ م. وقد أظهرت مؤشرات الأداء الصناعي مواصلة النمو الجيد في معظم القطاعات الصناعية بالمملكة . وتوضح الأشكال (١ ، ٢ ، ٣) ملامح واتجاهات الأداء حسب القطاعات الصناعية الرئيسية للعام ٢٠٠٨ م مقارنةً بالعام ٢٠٠٧ م.

فبالنسبة لمؤشرات الإنتاجية الصناعية ، يوضح الشكل (١) متوسط القيمة المضافة لكل عامل في القطاعات الرئيسية للعام ٢٠٠٨ م مقارنةً بالعام ٢٠٠٧ م، حيث يلاحظ خلال العام ٢٠٠٨ م أن قطاع المنتجات الكيماوية يأتي في المرتبة الأولى من حيث متوسط القيمة المضافة لكل عامل ، يليه قطاع مواد البناء ، فقطاع المنتجات الهندسية ثم قطاع المنتجات الاستهلاكية كأقل متوسط للقيمة المضافة. أما من حيث اتجاهات الأداء لمؤشر القيمة المضافة لكل عامل في العام ٢٠٠٨ م مقارنةً بالعام ٢٠٠٧ م، فيظهر من الشكل (١) أن هنالك تبايناً بين القطاعات الرئيسية في هذا الخصوص، إذ ارتفع متوسط القيمة المضافة لكل عامل لقطاعي المنتجات الاستهلاكية والمنتجات الهندسية بنسبة ١٥% و ٥% على التوالي ، بينما سجل قطاعا المنتجات الكيماوية ومواد البناء انخفاضاً طفيفاً في متوسط القيمة المضافة لكل عامل بنسبة ٤% و ٢% على التوالي في العام ٢٠٠٨ م وذلك مقارنةً بالعام ٢٠٠٧ م. ويعزى هذا التراجع في متوسط

الشكل (١) القيمة المضافة لكل عامل بألاف الريالات

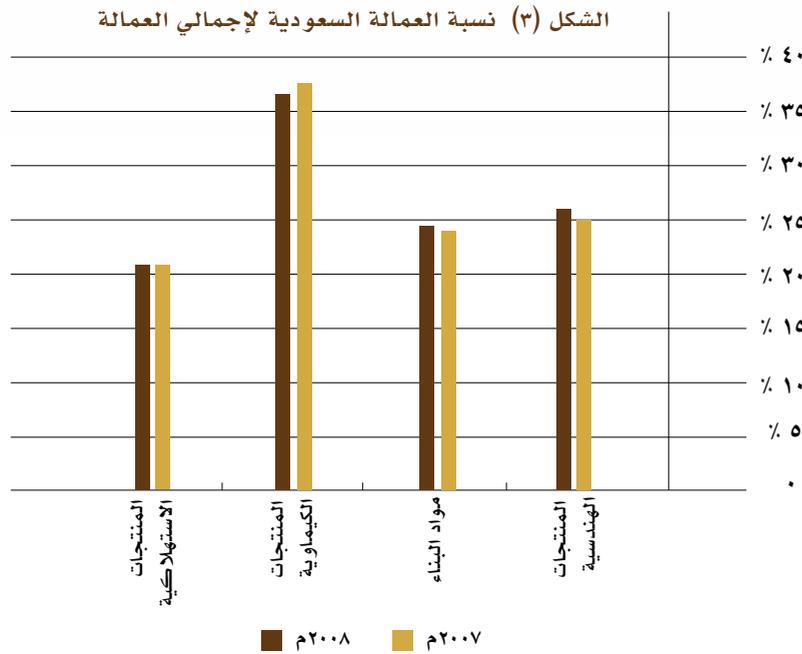


المصدر: قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق (٢٠٠٨ م)

القيمة المضافة لهذين القطاعين ، للانخفاض العالمي الكبير على الطلب والأسعار الخاصة بمنتجات هذين القطاعين نتيجة للأزمة المالية العالمية .

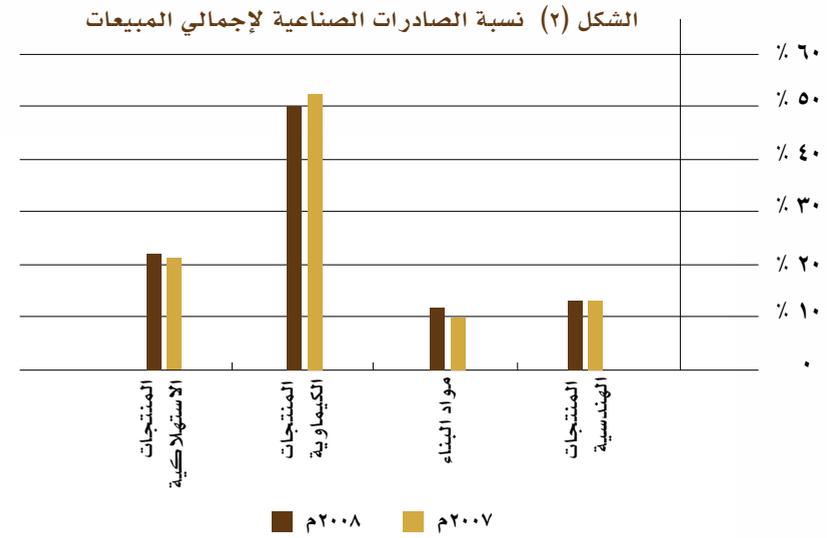
ومن المؤشرات التي اكتسبت أهمية متزايدة وخصوصاً في السنوات القليلة الماضية مؤشر معدل الصادرات الصناعية ، حيث تولي خطط التنمية للمملكة أهمية كبرى لتعزيز الصادرات غير النفطية وخصوصاً الصادرات الصناعية كهدف استراتيجي للاقتصاد الوطني لتخفيف الاعتماد على الصادرات النفطية ، ويظهر الشكل (٢) نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي المبيعات للعامين ٢٠٠٧ م و ٢٠٠٨ م. ويلاحظ من معدلات عام ٢٠٠٨ م تصدر قطاع المنتجات الكيماوية لكافة القطاعات حيث تبلغ نسبة الصادرات لإجمالي المبيعات في هذا القطاع حوالي ٥١% ، يليه في المرتبة الثانية قطاع المنتجات الاستهلاكية حيث تبلغ صادراته لإجمالي مبيعاته حوالي ٢٢% ، ومن ثم يأتي قطاع المنتجات الهندسية وقطاع مواد البناء بنسبة ١٣,٢% و ١١,٦% على التوالي . ومن حيث اتجاهات أداء المؤشر ، فيوضح الشكل (٢) أن قطاع مواد البناء

تزال دون الطموحات، حيث ما زالت العمالة الأجنبية تشكل الجزء الأكبر من هيكل القوى العاملة في القطاع الصناعي، إلا أنه كما يتضح من الشكل (٣)، فإن نسب العمالة السعودية تظهر تصاعداً متواصلاً في السنوات الأخيرة. ويعكس هذا الاتجاه نجاح جهودات القطاع الخاص وتعاونه المستمر مع الدولة في تحقيق أهداف زيادة توظيف العمالة السعودية في القطاع الصناعي.



المصدر: قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق (٢٠٠٨م)

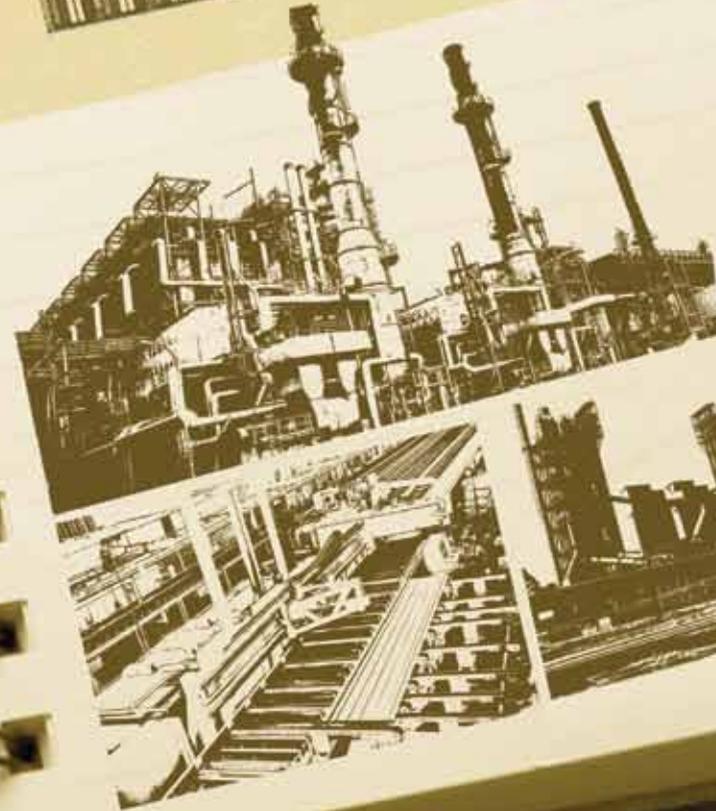
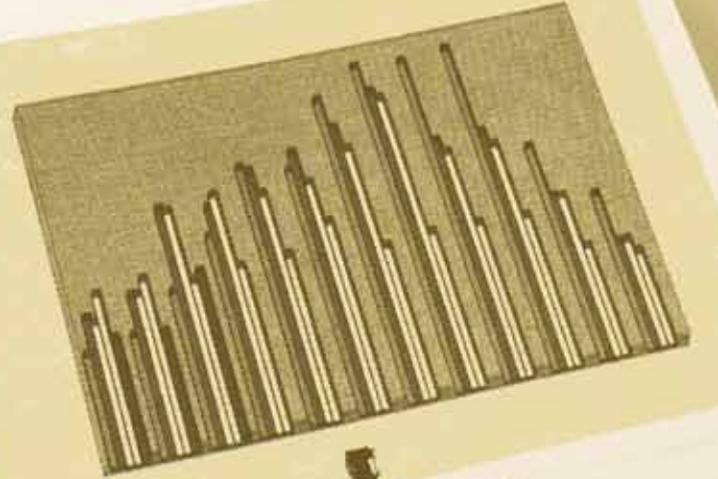
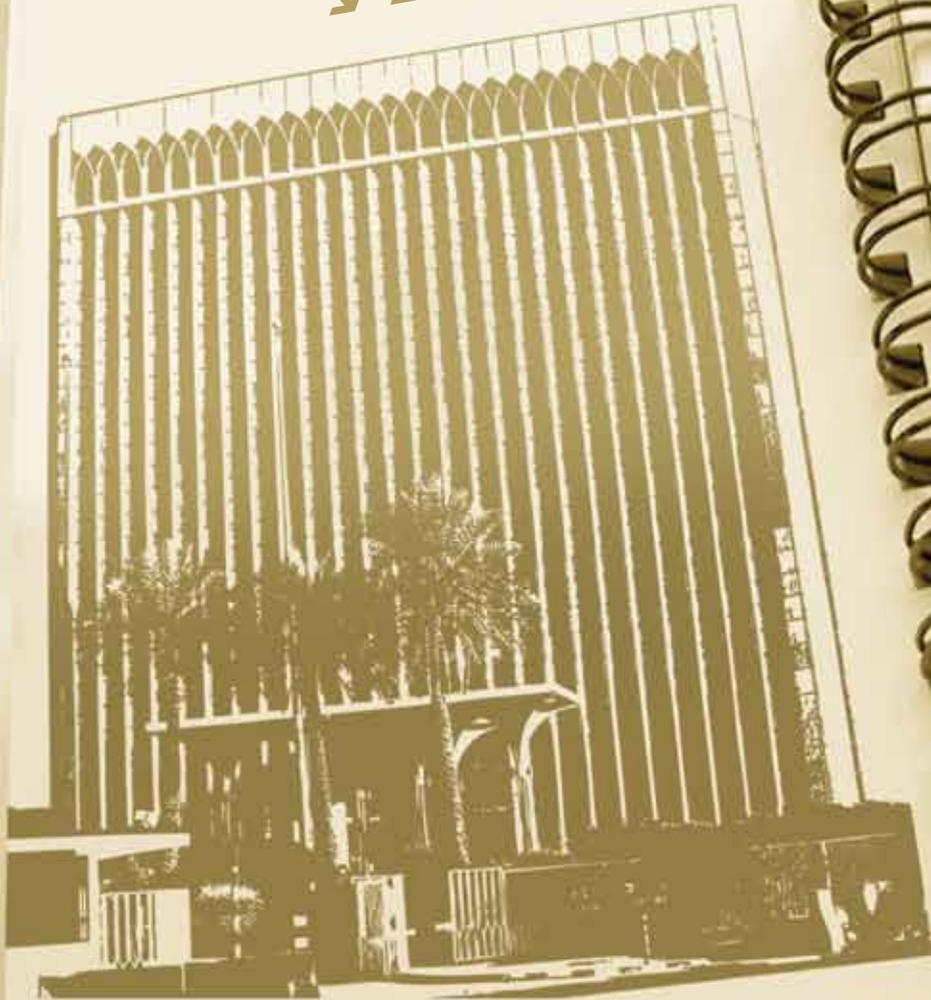
أظهر ارتفاعاً في مؤشر الصادرات الصناعية بنسبة ١٧% في عام ٢٠٠٨م، ثم قطاع المنتجات الاستهلاكية بنسبة ٢% فقط قطاع المنتجات الهندسية بنسبة ١,٢% وذلك مقارنةً بالعام ٢٠٠٧م. أما قطاع المنتجات الكيماوية فقد سجل انخفاضاً طفيفاً بنسبة ٣,٧% في نفس الفترة.



المصدر: قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق (٢٠٠٨م)

أما بالنسبة لمؤشر نسبة العمالة السعودية لإجمالي العمالة في الصناعة فيعتبر أيضاً من المؤشرات ذات الأهمية المتزايدة على الصعيد الوطني، ويظهر الشكل (٣) النسبة المئوية للعمالة السعودية من إجمالي العمالة في القطاعات الصناعية الرئيسية للعامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨م، حيث يلاحظ من معدلات عام ٢٠٠٨م أن قطاع المنتجات الكيماوية يتصدر القطاعات الصناعية الأخرى بنسبة عمالة سعودية تبلغ ٣٦,٦%، يليه قطاع المنتجات الهندسية بنسبة تبلغ ٢٦,١%، فقط قطاع مواد البناء بنسبة عمالة سعودية ٢٤,٤%، وأخيراً يأتي قطاع المنتجات الاستهلاكية بنسبة عمالة سعودية تبلغ ٢٠,٨%. وبالرغم من أن نسب العمالة السعودية في القطاعات الصناعية المختلفة لا

# النشاط الإقراضي للصندوق



## النشاط الإقراضي للصندوق



وعلى الرغم من تأثير الأزمة المالية العالمية خلال عام ٢٠٠٩م على معدل النمو الاقتصادي العالمي، إلا أن تأثيرها على الاقتصاد السعودي كان محدوداً نتيجة للسياسات المالية والنقدية التي انتهجتها المملكة والتي ساهمت في تخفيف الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السعودي .

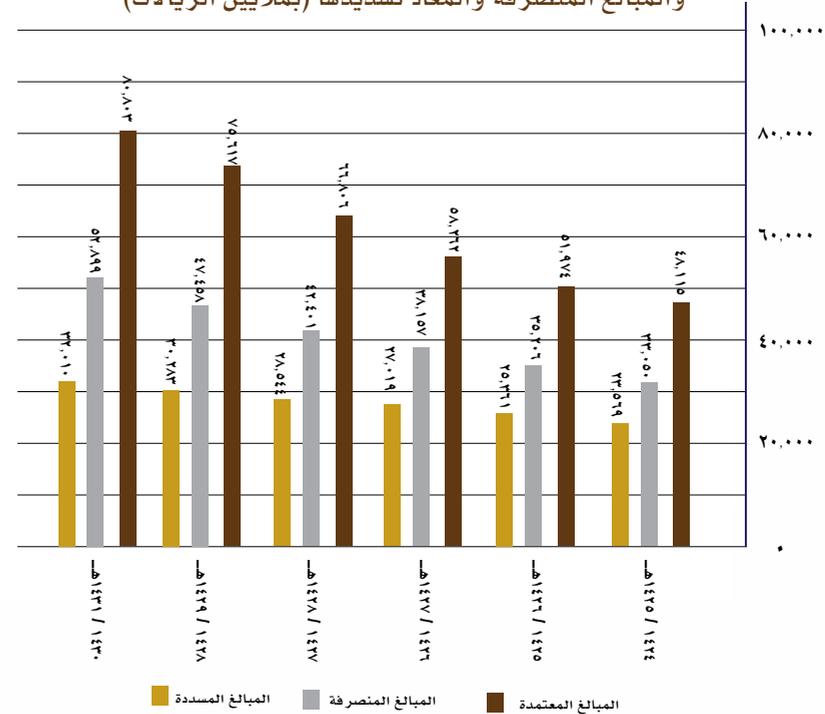
وفيما يختص بنشاط الصندوق الإقراضي خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠٠٩م) ، فقد تركز تأثير الأزمة على قطاع صناعة البتروكيماويات فقط والذي يتميز بضخامة استثماراته ، مما حدا بالمستثمرين إلى الإحجام عن الدخول في مشاريع من هذا النوع قبل أن تتضح معالم وتداعيات هذه الأزمة . وكان من نتيجة ذلك أن انخفض إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ إلى (٥,١٨٦) مليون ريال مقارنة بمبالغ القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام السابق والبالغة (٨,٨١١) مليون ريال .

وإذا ما نظرنا إلى اعتمادات الصندوق خلال عام التقرير لقطاع الصناعات الكيماوية والذي تشكل صناعة البتروكيماويات الجزء الأكبر منه ، نجد أن اعتمادات الصندوق لهذا القطاع قد انخفضت من (٥,٥٣٢) مليون ريال خلال العام المالي السابق لتصل إلى (٦٧٢) مليون ريال فقط خلال عام التقرير . أما بقية القطاعات الصناعية فقد شهدت في معظمها نمواً ملحوظاً في قيمة القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ مقارنة بالعام السابق . ومما يؤكد أيضاً صلابته القاعدة الصناعية بالمملكة أن عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ قد ارتفع ليصل إلى (١١١) قرصاً مقارنة بعدد (١٠٧) قروض اعتمدت خلال العام السابق له ، كما ارتفعت قيمة المبالغ التي تم صرفها خلال عام التقرير ١٤٣٠/١٤٣١هـ بنسبة (٧,٦٪) لتصل إلى (٥,٤٤٢) مليون ريال وهو رقم قياسي منذ أن تم إنشاء الصندوق في عام ١٣٩٤هـ ، وبلغت تسديدات القروض خلال عام التقرير (١,٧٢٧) مليون ريال ، أي ما يقارب ما تم تسديده خلال العام السابق .

## أولاً: ملخص النشاط للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠٠٩م) :

لازال الصندوق يواصل نشاطه المتميز في دعم وتنمية القطاع الصناعي المحلي وذلك من خلال تقديمه للقروض الميسرة متوسطة وطويلة الأجل ، بالإضافة إلى تقديم خدماته الاستشارية للمشاريع التي يقوم بإقراضها في المجالات المالية والفنية والتسويقية والإدارية .

الشكل (٤) قيمة القروض التراكمية المعتمدة من الصندوق والمبالغ المنصرفة والمعاد تسديدها (بملايين الريالات)





تقديم خدماته الاستشارية في المجالات الفنية والإدارية والتسويقية للمشاريع التي يقوم بإقراضها .

وكما أشير إليه أعلاه فقد اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (١١١) قرضاً بارتفاع بلغت نسبته ٣,٧٪ عن عدد القروض المعتمدة خلال العام السابق ، منها (٧٦) قرضاً قدمت لمشاريع جديدة و(٣٥) قرضاً منحت لعمليات توسعة قامت بها مشاريع سبق وأن حصلت على قروض من الصندوق وحقت نجاحاً من خلال دعم الصندوق لها ، مما دفعها إلى توسيع نشاطها رأسياً وأفقياً وتطوير جودة منتجاتها .

وبصورة إجمالية ، فقد بلغ إجمالي عدد القروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٣١٣١) قرضاً بقيمة إجمالية قدرها (٨٠.٨٠٣) مليون ريال، قدمت للمساهمة في إنشاء (٢٢١٦) مشروعاً صناعياً في مختلف أنحاء المملكة .

وقد بلغت جملة القروض التي تم صرفها من هذه الاعتمادات مبلغاً وقدره (٥٢,٨٩٩) مليون ريال ، سدد منها حتى نهاية عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٣٢,٠١٠) مليون ريال ، مما يؤكد نجاح المشاريع المستفيدة من هذه القروض ، ذلك أن دور الصندوق لا يقتصر فقط على تقديم الدعم المالي لمشاريع القطاع الصناعي بالمملكة بل يتعدى ذلك إلى



## ثانياً : التوزيع القطاعي للقروض :

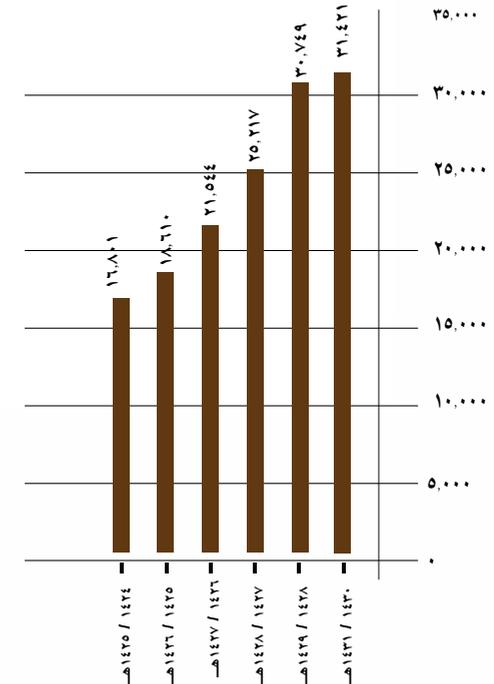
باستعراض القطاعات الصناعية الرئيسية حسب قيمة القروض المعتمدة لها يتضح ما يلي :

### الصناعات الكيماوية :

#### حجم القروض :

لازال هذا القطاع يتصدر جميع القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض المعتمدة له ، إذ بلغت قيمتها الإجمالية منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٣١.٤٢١) مليون ريال أي حوالي (٣٩٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق .

الشكل (٥) القيمة التراكمية للقروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الكيماوية (بملايين الريالات)



### المشاريع المعتمدة خلال

عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ :

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٧) قرصاً تمثل نسبة (٢٤٪) من إجمالي عدد القروض المعتمدة خلال العام ، وقد بلغت قيمة هذه القروض (٦٧٢) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (١٣٪)

من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام قدمت للمساهمة في إقامة (١٨) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة تسعة مشاريع صناعية قائمة ، وبذلك فإن هذا القطاع يأتي ولأول مرة في المرتبة قبل الأخيرة من حيث قيمة القروض الممنوحة خلال عام التقرير وفي المرتبة الثانية من حيث عدد هذه القروض مما يشير إلى أن هذا القطاع قد تأثر كثيراً بالأزمة المالية العالمية مما أدى إلى إحجام المستثمرين من الدخول في مشاريع تتميز بضخامة استثماراتها في هذا القطاع وخاصة صناعة البتروكيماويات .

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة لهذا القطاع قرص قيمته حوالي (١٠٩) مليون ريال لإقامة مصنع في الدمام لإنتاج أفلام البولي بروبيلين والبولي إيثيلين ، وقرص آخر قيمته (٧٠) مليون ريال لإقامة مصنع في الجبيل لتغليف الأنابيب بمادة الإيبوكسي بالإضافة إلى قرص قيمته (٤٨) مليون ريال لإقامة

مصنع في الجبيل أيضاً يقوم بإنتاج لاتكس الستايرين والبيوتاديين ولاتكس الستايرين والاكربليت ، وقرص آخر قيمته حوالي (٤٠) مليون ريال لإقامة مصنع في رابغ لإنتاج أنواع مختلفة من أكياس البولي بروبيلين المنسوجة .

كما شملت قروض التوسعة قرصاً قيمته (٧٢) مليون ريال لتوسعة مصنع في الجبيل يقوم بإنتاج الأنسجة غير المنسوجة من ترفثيلات البولي بروبيلين والبولي إيثيلين، وقرصاً آخر قيمته (٣٧) مليون ريال لتوسعة مصنع في مدينة الدمام يقوم بإنتاج رقائق التغليف الشفافة ، بالإضافة إلى قرص قيمته (٢٨) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض يقوم بإنتاج البطاقات البلاستيكية والورقية المدفوعة مقدماً والبطاقات الذكية .

## الصناعات الهندسية :

### حجم القروض :

يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة له منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ ، إذ بلغت قيمة القروض المعتمدة له (١٦.٤٤٤) مليون ريال أي ما يمثل (٢٠٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق .



كما شملت قروض التوسعة قرصاً قيمته حوالي (١٦١) مليون ريال لتوسعة مصنع في جدة لإنتاج الكابلات والأسلاك الكهربائية ذات الجهد العالي والمتوسط والمنخفض ، بالإضافة إلى قرض قيمته (٦١) مليون ريال لتوسعة مصنع في الجبيل يقوم بإنتاج الأنابيب الحديدية غير الملحومة .

## الصناعات الاستهلاكية :

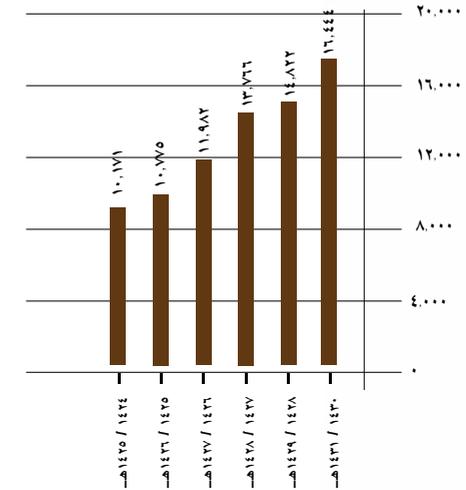
### حجم القروض :

احتل هذا القطاع المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة له ، إذ بلغت قيمتها حتى نهاية عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (١٣.٧٢١) مليون ريال أي ما يمثل (١٧٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية الفترة المذكورة .

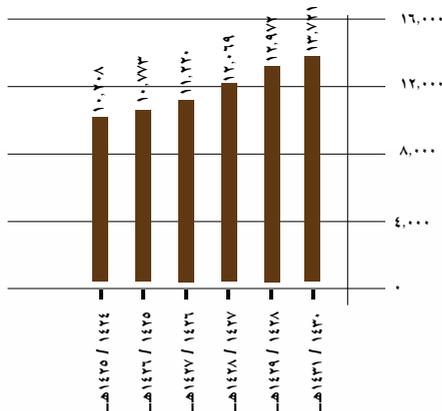
### المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ :

اعتمد الصندوق لهذا القطاع (٣٢) قرصاً بلغت قيمتها (١.٦٢٢) مليون ريال أي ما يمثل (٣١٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ ، وهو بذلك يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة خلال العام وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (٢٠) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (١٢) مشروعاً صناعياً قائماً .

الشكل (٦) القيمة التراكمية للقروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الهندسية (بملايين الريالات)

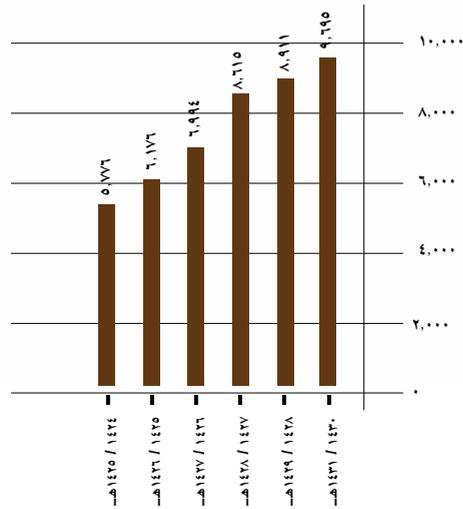


الشكل (٧) القيمة التراكمية للقروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الاستهلاكية (بملايين الريالات)



ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ قرض قيمته (٦٠٠) مليون ريال لإقامة مصنع في جازان لإنتاج القضبان الحديدية المربعة وقضبان التسليح وذلك لمواكبة التطور العمراني الذي تشهده المنطقة ، وقرضان آخران لإقامة مصنعين لإنتاج الكابلات والأسلاك الكهربائية ذات الجهد المنخفض والمتوسط أحدهما في بحرة بمنطقة مكة المكرمة بقيمة (١٥٥) مليون ريال والآخر بينبع بقيمة (٨٢) مليون ريال .

الشكل (٨) القيمة التراكمية للقروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة الأسمت (بملايين الريالات)



كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته حوالي (١٤٩) مليون ريال لتوسعة مصنع في جدة يقوم بتصنيع ورق الكرافت ، وآخر قيمته حوالي (٤٥) مليون ريال لتوسعة مصنع في جدة أيضاً يقوم بإنتاج المياه المحلاة ، بالإضافة إلى قرض قيمته (٣٩) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض يقوم بإنتاج عصير الفواكه .

## صناعة الأسمت :

### حجم القروض :

بلغ إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع الأسمت منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٠/١٤٣١ هـ (٩,٦٩٥) مليون ريال ، أي ما يمثل حوالي (١٢٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق وهو بذلك يأتي في المرتبة الرابعة من حيث حجم القروض المعتمدة .

### المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١ هـ :

اعتمد الصندوق قرضين لهذا القطاع خلال العام قيمتهما (٧٨٤) مليون ريال أحدهما لإقامة مصنع للأسمت في طريف والآخر لتوسعة مصنع في ينبع ، ويأتي هذا القطاع في المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١ هـ .



### المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١ هـ :

بلغت اعتمادات الصندوق لهذا القطاع خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١ هـ (٢٤) قرضاً قيمتها (٧٤٩) مليون ريال أي ما يعادل (١٤٪) من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام ، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثالثة من حيث عدد القروض وفي المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام . وقد قدمت القروض لهذا القطاع للمساهمة في إقامة (١٥) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة تسعة مشاريع صناعية قائمة .

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته (١٦٥) مليون ريال لإقامة مصنع في جدة لإنتاج المربيات والحلاوة الطحينية واللحوم المجهزة ومنتجات غذائية أخرى ، وآخر قيمته (٨٦) مليون ريال لإقامة مصنع في منطقة حائل لإنتاج لحوم الدواجن المجهزة والمصنعة ، بالإضافة إلى قرض قيمته (٤١) مليون ريال لإقامة مصنع في حرض لإنتاج الألبان .

## صناعة مواد البناء الأخرى :

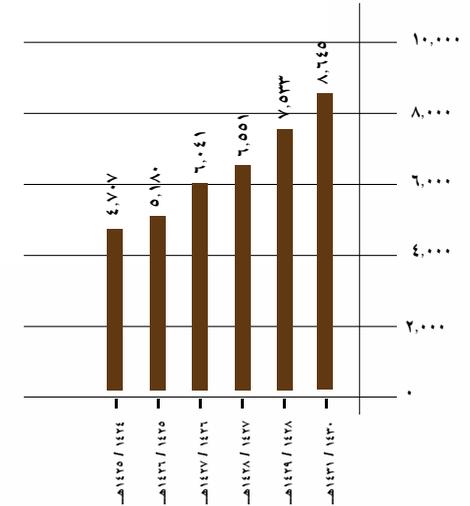
### حجم القروض :

بلغ إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع مواد البناء الأخرى حتى نهاية عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٨,٦٤٥) مليون ريال ، أي ما يمثل حوالي (١١٪) من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية منذ تأسيسه ، وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث حجم القروض المعتمدة .

### المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٣) قرصاً لهذا القطاع بلغت قيمتها (١,١١٢) مليون ريال ، أي ما يمثل (٢١٪) من إجمالي القروض المعتمدة خلال العام ، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثانية من حيث قيمة

الشكل (٩) القيمة التراكمية للقروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة مواد البناء الأخرى (بملايين الريالات)



القروض المعتمدة خلال العام ، ويعزى ذلك إلى ازدياد نشاط قطاع البناء والتشييد في المملكة والذي يتوقع استمراره في السنوات القادمة .

وقد قدمت القروض لهذا القطاع خلال العام للمساهمة في إقامة (١٨) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة خمسة مشاريع صناعية قائمة .

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة لهذا القطاع خلال العام قرص قيمته (٢٠٠) مليون ريال لإقامة مصنع في الجبيل لتصنيع خيوط وجداول وأقمشة

الألياف الزجاجية المقواة ، وآخر قيمته حوالي (٩٦) مليون ريال لإقامة مصنع في الرياض لإنتاج الأجزاء الخرسانية مسبقة الصنع ، بالإضافة إلى قرص قيمته حوالي (٩٣) مليون ريال لإقامة مصنع في رابغ لإنتاج بلاط وألواح الجرانيت .

كما شملت قروض التوسعة قرصاً قيمته حوالي (٤٧) مليون ريال لتوسعة مصنع في ينبع يقوم بإنتاج الزجاج المسطح ، بالإضافة إلى قرصين قيمتهما حوالي (٢٨) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض يقوم بإنتاج بلاط الجرانيت والرخام وحجر الرياض .

### المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ :

بلغ عدد المشاريع الصناعية الممولة من الصندوق التي بدأت الإنتاج خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٦٧) مشروعاً صناعياً منها (٤٠) مشروعاً جديداً و(٢٧) مشروع توسعة ، تفاصيلها كما يلي :

عدد المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال العام	عدد العمالة المقدره	القطاع
١٨	٢٤٨٥	الصناعات الكيماوية
٢٧	٦٣٧٤	الصناعات الهندسية
١١	١٠١٠	الصناعات الاستهلاكية
١١	١٨٦٨	صناعة مواد البناء الأخرى
٦٧	١١٧٣٧	المجموع



### المنطقة الشرقية :

#### حجم القروض :

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية (٨٧٤) قرصاً لإقامة (٦١٨) مشروعاً بقيمة (٣٥,٠٤٦) مليون ريال ، أي ما يمثل حوالي (٢٨٪) من إجمالي عدد القروض و(٤٣٪) من إجمالي قيمتها ، وبذلك تأتي المنطقة الشرقية في المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض وفي المرتبة الثانية من حيث عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣١/١٤٣٠ هـ .

#### القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣١/١٤٣٠ هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام التقرير (٣٦) قرصاً بقيمة (١,٣٢٠) مليون ريال لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية وهي بذلك تأتي في المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض وفي المرتبة الثانية من حيث عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٣١/١٤٣٠ هـ بنسبة (٣٢٪) من عدد القروض و(٢٥٪) من قيمة القروض المعتمدة خلال العام .

وفي المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة إذ بلغت قيمتها (٨١٤) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (١٦٪) من إجمالي قيمة قروض الصندوق المعتمدة خلال عام ١٤٣١/١٤٣٠ هـ .

### منطقة مكة المكرمة :

#### حجم القروض :

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (٥٤٧) مشروعاً صناعياً في منطقة مكة المكرمة (٨١١) قرصاً بقيمة (١٤,٤٢٩) مليون ريال ، أي ما يمثل (٢٦٪) من إجمالي عدد القروض و(١٨٪) من إجمالي قيمتها ، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣١/١٤٣٠ هـ .

#### القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣١/١٤٣٠ هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣١/١٤٣٠ هـ (٢٣) قرصاً بقيمة (١,٢٥٨) مليون ريال لمشاريع تقع في منطقة مكة المكرمة ، أي ما يمثل حوالي (٢١٪) من عدد القروض و(٢٤٪) من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام ، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة من حيث عدد القروض وفي المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٣١/١٤٣٠ هـ .

### ثالثاً : التوزيع الجغرافي للقروض :

باستعراض التوزيع الجغرافي لعدد وقيمة القروض الإجمالية المعتمدة حسب مناطق المملكة المختلفة يتضح ما يلي :

### منطقة الرياض :

#### حجم القروض :

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة الرياض (١١٤٩) قرصاً لتمويل (٨٠٢) مشروعاً صناعياً أي ما يمثل حوالي (٣٧٪) من عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه حتى نهاية عام ١٤٣١/١٤٣٠ هـ ، وبذلك تأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة ، غير أنها تأتي في المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة ، إذ بلغت قيمتها (١٦,٩٥٥) مليون ريال أي ما يمثل (٢١٪) من إجمالي قيمة اعتمادات الصندوق .

#### القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣١/١٤٣٠ هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣١/١٤٣٠ هـ (٤١) قرصاً لمشاريع تقع في منطقة الرياض أي ما يمثل (٣٧٪) من عدد القروض المعتمدة خلال العام ، وقد قدمت هذه القروض لإقامة (٢٥) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (١٦) مشروعاً صناعياً قائماً ، وتأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض

## منطقة المدينة المنورة :

### حجم القروض :

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (٨٥) مشروعاً تقع في هذه المنطقة حتى نهاية عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (١١٢) قرصاً بقيمة (٨.٧١٦) مليون ريال ، أي ما يمثل حوالي (٤٪) من عدد القروض وحوالي (١١٪) من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق ، وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الرابعة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ .

### القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ خمسة قروض لمشاريع في منطقة المدينة المنورة قيمتها حوالي (٦٠٧) مليون ريال ، أي ما يمثل (٤٪) من عدد القروض و(١٢٪) من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام ، وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة



في المرتبة الرابعة من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة خلال العام ، وتأتي هذه النسبة العالية من قيمة القروض بمنطقة المدينة المنورة مقارنة بعددها من ضخامة متوسط الاستثمار في المشاريع التي تقام بمدينة ينبع الصناعية التي تتبع لمنطقة المدينة المنورة .

## منطقة القصيم :

### حجم القروض :

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (٥٢) مشروعاً صناعياً في منطقة القصيم (٦٣) قرصاً بقيمة (١.٣١٠) مليون ريال أي ما يمثل (٢٪) من عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق ، وبذلك تأتي منطقة القصيم في المرتبة الخامسة من حيث عدد القروض والمرتبة السادسة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ .

## القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ قرصاً واحداً قيمته خمسة ملايين ريال لإقامة مصنع لإنتاج المواسير الحديدية الملحومة في بريدة .

## مناطق المملكة الأخرى :

### حجم القروض :

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق لمشاريع تقع في مناطق المملكة الأخرى حتى نهاية عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (١٢٢) قرصاً قيمتها حوالي (٤.٣٤٨) مليون ريال ، أي ما يمثل حوالي (٤٪) و(٥٪) من إجمالي عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام التقرير .

### القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ قرصاً قيمته (٦٠٠) مليون ريال لإقامة مصنع في جازان لإنتاج القضبان الحديدية وقرصاً آخر قيمته (٤٨٣) مليون ريال لإقامة مصنع للأسمت في منطقة الحدود الشمالية ، كما اعتمد الصندوق قرصاً بقيمة (٨٦) مليون ريال لإقامة مصنع في حائل لإنتاج لحوم الدواجن بالإضافة إلى قرض قيمته ستة ملايين ريال لإقامة مصنع في تبوك لإنتاج مياه الشرب المعبأة ، وآخر قيمته حوالي ستة ملايين ريال لإقامة مصنع في الجوف لإنتاج الخرسانة الجاهزة .

## رابعاً : تمويل المشاريع المختلطة :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر آلية فعالة لاستقطاب ونقل التقنية الحديثة إلى المملكة وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين السعوديين بالإضافة إلى فتح الأسواق الخارجية للمنتجات الوطنية، ومن هذا المنطلق دأب الصندوق منذ إنشائه على تشجيع قيام المشاريع الصناعية المختلطة ، وخاصة مع الشركات العالمية العريقة وذلك لإيمانه العميق بأن عناصر نجاح هذه المشاريع متوفرة في المملكة ولا يشترط الصندوق وجود شركاء سعوديين في هذه المشاريع بل يقوم أيضاً بتمويل المشاريع التي يمتلكها أجنبياً بالكامل ويتعامل معها بنفس الأسس التي يتعامل بها مع المشاريع التي يمتلكها أو يساهم فيها مستثمرون سعوديون .

بلغ عدد المشاريع المختلطة التي اعتمد الصندوق تمويلها منذ إنشائه وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٦٠٨) مشروعاً أي ما يمثل (٢٧٪) من إجمالي عدد المشاريع المعتمدة ، كما بلغت قيمة القروض المعتمدة لهذه المشاريع المختلطة (٣٠.٣٥٨) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (٣٨٪) من إجمالي قيمة قروض الصندوق ، وتمثل مساهمة الشريك الأجنبي في هذه المشاريع (٣١٪) من رأس مالها .



ومما يجدر ذكره أن (١٠٧) مشروعاً من هذه المشاريع تبلغ قيمة القروض المعتمدة لها (٨.٧٥٤) مليون ريال قد أصبحت مملوكة بالكامل للمستثمرين السعوديين بعد شرائهم حصص الشركاء الأجانب فيها وذلك بعد أن حققت هذه المشاريع النجاح المنشود وقامت بتسديد ما عليها من قروض . ويأتي قطاع الصناعات الكيماوية في مقدمة القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض المعتمدة للمشاريع المختلطة وذلك لضخامة الاستثمار في مشاريع هذا القطاع ، إذ بلغت حصته منها حوالي (٦٠٪) يليه قطاع الصناعات الهندسية الذي بلغت حصته (٢٤٪) ثم قطاع الصناعات الاستهلاكية بحصة (١١٪) .

وبالنسبة لعام التقرير ١٤٣٠/١٤٣١هـ اعتمد الصندوق (٢٦) قرضاً لإقامة (٢٠) مشروعاً صناعياً جديداً

وتوسعة ستة مشاريع صناعية قائمة ، وقد بلغت قيمة هذه القروض حوالي (١.٨٤١) مليون ريال أي ما يمثل حوالي (٣٥٪) من اعتمادات الصندوق خلال العام، وتوزعت قروض هذه المشاريع الجديدة بواقع ثمانية قروض لقطاع الصناعات الكيماوية وخمسة قروض لقطاع مواد البناء وأربعة قروض لقطاع الصناعات الهندسية وثلاثة قروض لقطاع الصناعات الاستهلاكية .

وقد وفرت المشاريع المختلطة المعتمدة خلال العام فرص عمل جديدة لاستيعاب (٣٥٦٣) موظفاً وعمالاً أي ما يمثل حوالي (١٥٪) من إجمالي فرص العمل التي توفرها المشاريع التي أقرضها الصندوق خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ والتي تبلغ حوالي (٢٣١٥٥) فرصة عمل .



## برنامج كفاءة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

شهد العام الرابع لانطلاق برنامج كفاءة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة أداءً متميزاً، إذ اعتمدت إدارة البرنامج خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠٠٩م) (٥٠٤) كفاءة مقابل (٢٩٢) كفاءة تم اعتمادها خلال العام السابق أي بمعدل نمو بلغ (٧٣٪)، وبمبلغ إجمالي (١٨١) مليون ريال مقابل (١١٨) مليون ريال بمعدل نمو بلغ (٥٣٪)، كما بلغت قيمة القروض التي مولتها البنوك خلال هذا العام لهذه المنشآت (٤٦٤) مليون ريال مقابل (٢٧٩) مليون ريال بمعدل نمو بلغ (٦٦٪) عن العام السابق .

هذا وقد بلغ إجمالي عدد الكفالات التي اعتمدها البرنامج منذ انطلاقه مع بداية العام ١٤٢٦/١٤٢٧هـ وحتى نهاية عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (١١١٠) كفاءة بقيمة إجمالية قدرها (٤٤٩) مليون ريال سعودي مقابل اعتمادات تمويل قدمتها البنوك تحت مظلة البرنامج بمبلغ (١,٠٧٠) مليون ريال سعودي، لصالح (٧٦٩) منشأة صغيرة ومتوسطة .

وتصدر قطاع المقاولات مجموع الكفالات التي اعتمدها البرنامج حتى نهاية العام ١٤٣٠/١٤٣١هـ بعدد (٤٥١) كفاءة بقيمة (١٦٠) مليون ريال، أي بنسبة (٤١٪) من عدد الكفالات و (٣٦٪) من قيمتها، يليه قطاع الخدمات بعدد (٢٧٤) كفاءة بقيمة (١٢١) مليون ريال أي بنسبة (٢٥٪) من عدد الكفالات و (٢٧٪) من قيمتها، ثم القطاع الصناعي في المرتبة الثالثة بعدد (٢٦٠) كفاءة بقيمة (١١٨) مليون ريال أي بنسبة (٢٣٪) من عدد الكفالات و (٢٦٪) من قيمتها، أما الكفالات المتبقية وعددها (١٢٥) وتمثل (١١٪) من عدد الكفالات المعتمدة فقد وزعت بين القطاعات : التجاري (٧٨) والطبي (٢٨) والتعليمي (١٥) والترفيهي (٢) والزراعي (٢).

وتأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد وقيمة الكفالات التي اعتمدها البرنامج خلال العام ٢٠٠٩م بعدد (٢١٩) كفاءة بقيمة (٨٧) مليون ريال أي ما يمثل (٤٣٪) من عدد الكفالات المعتمدة خلال العام ٢٠٠٩م و (٤٨٪) من قيمتها، تليها منطقة مكة المكرمة بعدد (١٣٠) كفاءة بقيمة (٤١) مليون ريال، ثم المنطقة الشرقية بعدد (٨٧) كفاءة بقيمة (٢٧) مليون ريال، وجاءت منطقة القصيم في المرتبة الرابعة بعد الثلاث مناطق

الرئيسية من حيث اعتمادات العام ٢٠٠٩م بعدد (١٨) كفاءة ، كما جاءت منطقة عسير في المرتبة الخامسة بعدد (١٧) كفاءة. ومن الملاحظ أن اعتمادات العام ٢٠٠٩م غطت كافة مناطق المملكة الإدارية .

وبالنسبة لجهات التمويل، فإن بنك الرياض يتصدر بقية البنوك التجارية من حيث عدد الكفالات وقيمة الكفالات التي اعتمدها البرنامج خلال العام ٢٠٠٩م بعدد (٢٠١) كفاءة بقيمة (٧٤) مليون ريال ، إلا أن البنك الأهلي التجاري ما زال يتصدر بقية البنوك في إجمالي الاعتمادات التي اعتمدت منذ انطلاق عمل البرنامج بعدد (٣٦٧) كفاءة بقيمة (١٤٥) مليون ريال أي بنسبة (٣٣٪) من عدد الكفالات و (٣٢٪) من قيمتها، ويأتي بنك الرياض في المرتبة الثانية بعدد (٣٢٨) كفاءة بقيمة (١٢٠) مليون ريال أي بنسبة (٣٠٪) من عدد الكفالات و (٢٧٪) من قيمتها، ثم البنك العربي في المرتبة الثالثة بعدد (١٧٢) كفاءة بقيمة (٥٣) مليون ريال بنسبة (١٥٪) من عدد الكفالات و (١٢٪) من قيمتها .

كما شهد هذا العام أول طلبات تسييل كفاءة من البرنامج لصالح البنوك الممولة حيث تم تسييل ١٥ كفاءة خلال العام ٢٠٠٩م بقيمة إجمالية قدرها (٧,٨٠٩,٢٥٠) ريال سعودي، منها سبع كفالات لبنك ساب وخمس كفالات للبنك الأهلي التجاري، وكفالتان لبنك الرياض وكفاءة واحدة لمصرف الراجحي .



## عدد وقيمة الكفالات المعتمدة وعدد المنشآت حسب جهات التمويل :

الإجمالي منذ انطلاقة البرنامج			الكفالات المعتمدة عام ٢٠٠٩م				البنك	
عدد المنشآت	المبالغ بآلاف الريالات		عدد المنشآت	المبالغ بآلاف الريالات		العدد		
	قيمة الكفالة	قيمة التمويل		قيمة الكفالة	قيمة التمويل			
٢٣٦	١١٩,٥٤٨	٢٩٨,٠٩٥	٣٢٨	١٤٧	٧٤,٧٤٩	١٩٤,٠٤٧	٢٠١	بنك الرياض
٢٦٠	١٤٤,٧٩١	٢٨٨,٩٦٩	٣٦٧	٩٥	٥٦,٣٥٧	١٠٨,٩٤٩	١٧٦	البنك الأهلي التجاري
٦٨	٥٣,٠٢٢	١٧١,٢١٣	١٧٢	٣٦	٢٨,٤٠٩	١٠٢,٩٠٠	٨٠	البنك العربي الوطني
٢٧	١٩,٢٨٦	٥٢,٥٣٢	٣٩	١٠	٧,٧٤٢	٢٥,٢٨٢	١٧	البنك السعودي الفرنسي
٨١	٤٦,١٣٢	١٢٠,١٧٣	٨٩	١٣	٥,٩٦٧	١٣,٧٩٥	١٣	مصرف الراجحي
١٦	١٠,٠٢٣	٢٣,٨٢٠	٢٤	٨	٤,٤٢٥	١١,٠٥٠	١١	مجموعة سامبا المالية
٧٩	٥٤,٦٨٥	١١٢,٩٤٠	٨٧	٦	٣,١٣٨	٧,٩٥٠	٦	البنك السعودي البريطاني (ساب)
٢	٩٩٤	٢,١٨٧	٤	٠	٠	٠	٠	بنك الجزيرة
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	البنك السعودي الهولندي
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	البنك السعودي للاستثمار
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	بنك البلاد
٧٦٩	٤٤٨,٤٨١	١,٠٦٩,٩٢٩	١١١٠	٣١٥	١٨٠,٧٨٧	٤٦٣,٩٧٣	٥٠٤	الإجمالي

## القوى البشرية والتدريب



تمكنت إدارة الصندوق من خلال برامجها المدروسة من استقطاب وتوظيف الكفاءات السعودية المؤهلة في مختلف المهن والتخصصات ذات العلاقة بطبيعة العمل بالصندوق ، حيث ترتبط عمليات التوظيف ببرامج تطوير الكفاءات والتدرج الوظيفي التي تغطي مجالات التحليل المالي، مراجعة الحسابات ، تقنية المعلومات ، الدراسات الاقتصادية والإحصائية التسويق، المحاسبة المستندية والعلوم المالية، الإدارة الدراسات والاستشارات الفنية ، تحليل المعلومات ، الدراسات القانونية وغيرها .

وقد بلغ عدد البرامج التدريبية التي تم تنفيذها للموظفين السعوديين في الداخل والخارج خلال العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٦٤٣) برنامجاً تدريبياً بما في ذلك الدورات الأساسية المتخصصة والماجستير والدورات القصيرة وحلقات النقاش والمؤتمرات المهنية والدورات التدريبية الداخلية بالصندوق ، إذ تم تدريب (٤٨١) موظفاً سعودياً بما يتماشى مع متطلبات حاجة العمل ومواقيت الدورات التدريبية بالداخل والخارج ، حيث حصل (٩٥) موظفاً منهم على دورات أساسية تخصصية بما في ذلك شهادة الماجستير ودورات اللغة الإنجليزية المكثفة في الخارج بينما حصل (١٧٥) موظفاً سعودياً على دورات قصيرة خارج المملكة و (٩٢) موظفاً حصلوا على دورات قصيرة داخل المملكة في الوقت الذي حصل فيه (١١٩) موظفاً سعودياً على دورات قصيرة داخل الصندوق إضافة إلى حصول (٤٥) موظفاً سعودياً جامعياً على التدريب العملي المهني على رأس العمل

في إطار الميزانية المعتمدة تلبية لمتطلبات حاجة العمل بمختلف إدارات الصندوق .

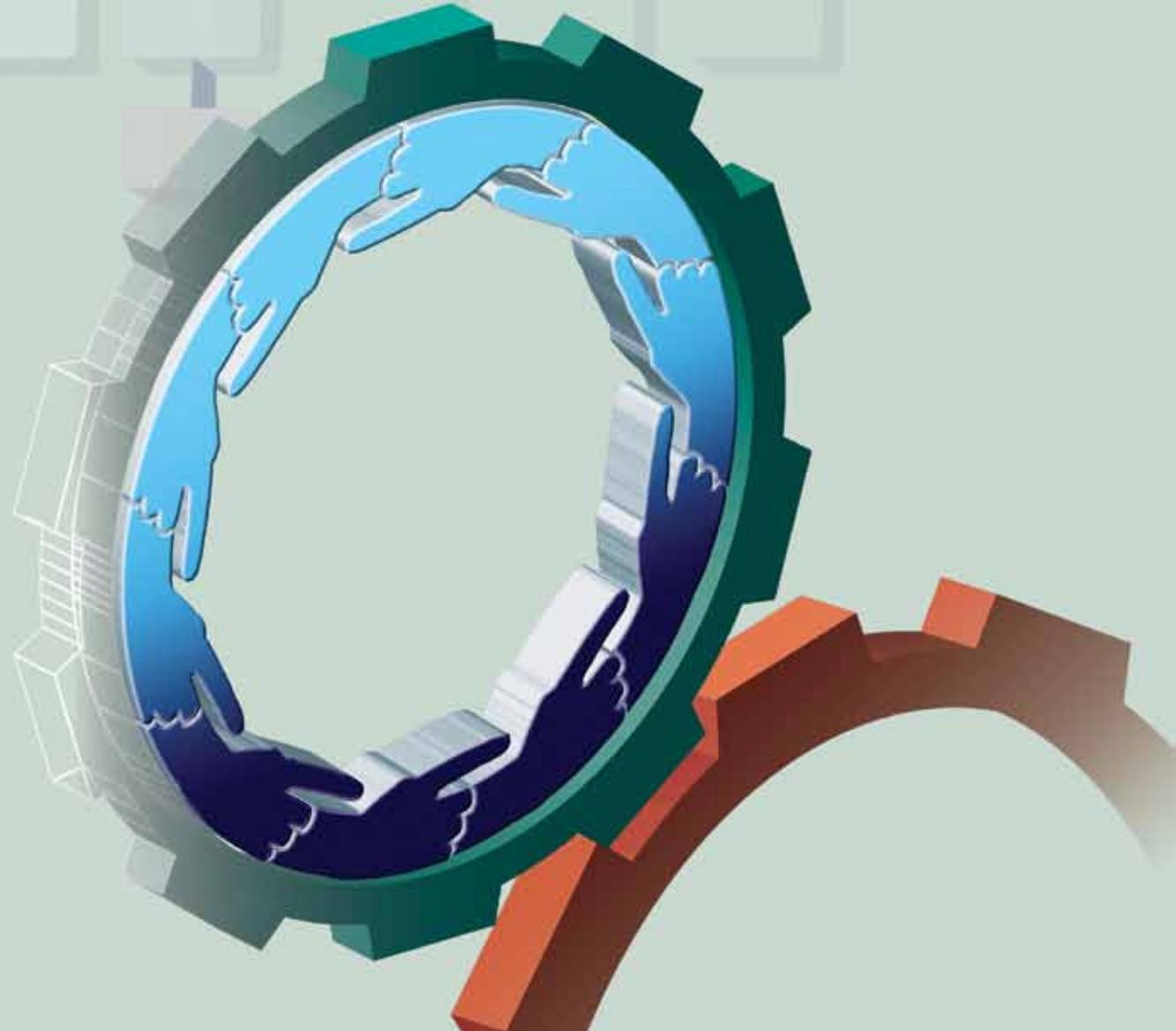
بمختلف إدارات الصندوق . وقد دأب الصندوق على توظيف علاقاته الطيبة مع العديد من المؤسسات المالية المشابهة داخل وخارج المملكة لصقل قدرات موظفيه المهنيين السعوديين من خلال المشاركة الفاعلة في المؤتمرات التخصصية المهنية والندوات وحلقات النقاش العملية التي تشارك فيها تلك الجهات بما يكفل تبادل المعارف المهنية والخبرات العملية المتخصصة مما كان لها أثرها الفعال في الارتقاء بقدرات الكوادر السعودية الذي انعكس إيجاباً على أداء الصندوق العام .

محمد بن سالم الديب

المدير العام

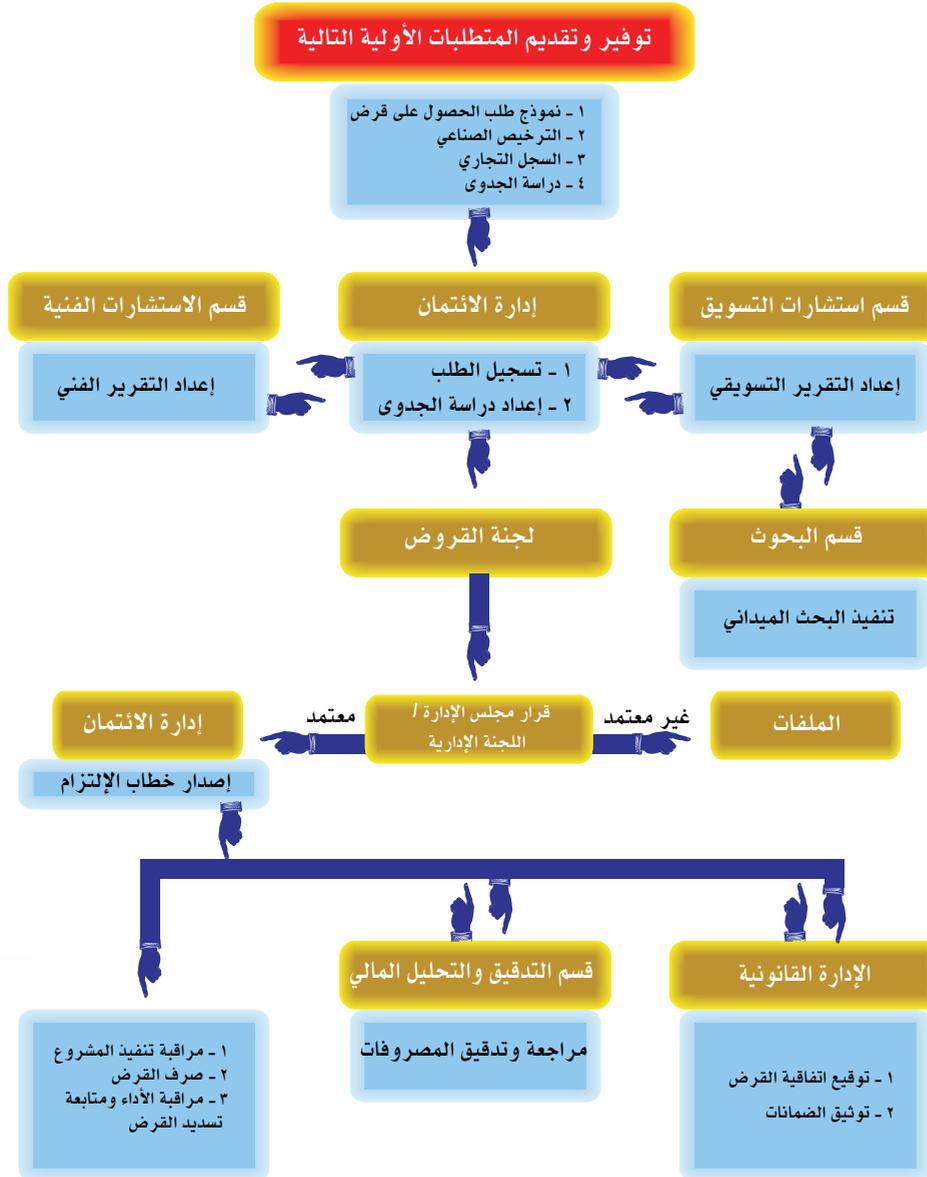
ونظراً لما يتمتع به الصندوق من أنظمة إدارية ومالية متطورة فقد تمكن من تنفيذ برامجه المقررة لتوظيف السعوديين خلال العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ حيث تم توظيف (١٨٠) موظفاً سعودياً

## دورة تقييم المشاريع الصناعية والهيكل التنظيمي للصندوق



## دورة تقييم المشاريع الصناعية

مخطط توضيحي لعملية دراسة وتقييم ومتابعة المشاريع



تحرص إدارة الصندوق كل الحرص على توفير خدماتها الإقراضية والاستشارية للمستثمرين في القطاع الصناعي بالسرعة والفعالية اللازمتين ، لذا فإنها تعمل باستمرار على تطوير الإجراءات والأنظمة واللوائح الخاصة بالنشاط الإقراضي للصندوق ليستمر في تميزه بين مؤسسات التمويل المماثلة في سائر أنحاء العالم .

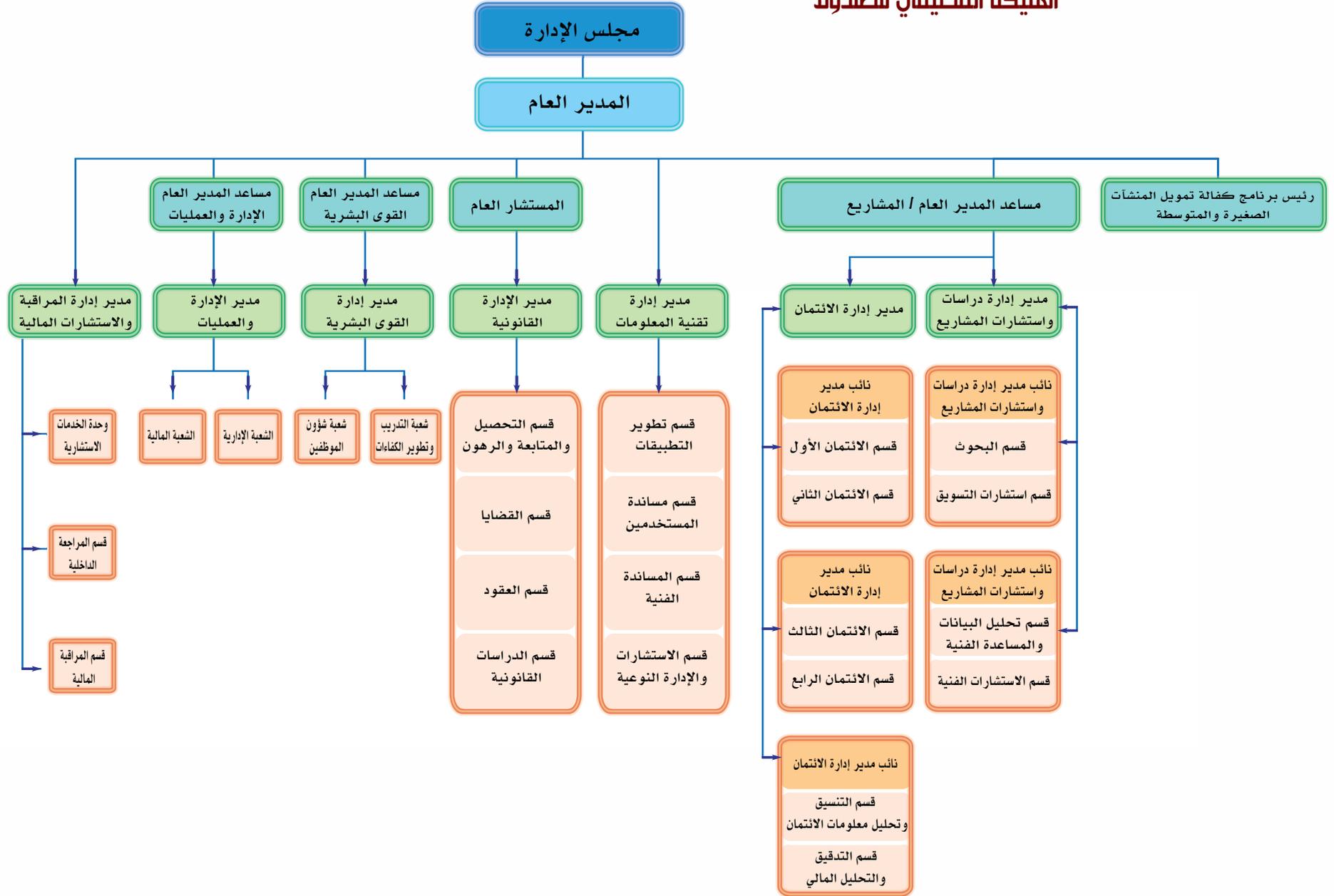
وتتبلور هذه الجهود جميعها في دورة تقييم المشروع المعتمدة التي تخضع من حين لآخر لتعديلات تملئها ظروف التطبيق العملي مع الأخذ بعين الاعتبار أحدث التطورات في مجال التنظيم الإداري والتحليل المالي والتقدم التقني .

ويوضح المخطط التوضيحي في هذه الصفحة دورة المشروع المعمول بها حالياً لدى الصندوق لعمليات دراسة وتقييم ومتابعة تنفيذ مشاريع الإقراض ، وعمليات صرف الائتمانات المالية للمشاريع ومتابعة تسديد مستحقات الصندوق من قبل المقترضين :

ملاحظات :

- ١-تتوقف فترة التقييم على مدى تجاوب مقدم الطلب وسرعة تقديمه للمعلومات المطلوبة.
- ٢-تخضع مشاريع التوسعة لنفس المراحل السابقة مع اختصار بعضها.

## الهيكل التنظيمي للصندوق



## إدارة تحت المجهر :

### إدارة تقنية المعلومات

تعتبر إدارة تقنية المعلومات إحدى إدارات الصندوق الرئيسية حيث تتولى كافة المسؤوليات والمهام ذات العلاقة بالبنية التحتية لتقنية المعلومات وتطوير ودعم جميع البرامج والتطبيقات الرئيسية والفرعية وتوفير كافة أنواع الأجهزة لجميع إدارات الصندوق والتأكد من ضمان استمرارية هذه الخدمات بأيدي كوادر وطنية مما رفع مستوى التأهيل التقني والمعلوماتي لدى موظفيها والمستخدمين ، ويمكن تلخيص أهدافها العامة على النحو التالي :

- إعداد ووضع الخطط الاستراتيجية اللازمة القصيرة والطويلة الأمد بغرض الاستفادة القصوى من خدمات تقنية المعلومات.
- توفير أو تطوير التطبيقات التي تتفق مع متطلبات أهداف الصندوق.
- تيسير نقل واستخدام وتبادل تقنيات المعلومات وتهيئة شبكة الاتصالات بما ينسجم مع متطلبات العمل بالصندوق.
- رفع الإنتاجية والفعالية الوظيفية للكوادر السعودية في الصندوق من خلال الاستفادة من تقنية المعلومات.
- تقديم خدمات استشارية في تقنية المعلومات لموظفي الصندوق وعملائه وفق أفضل السبل والسياسات والمعايير المعتمدة عالمياً.
- وضع الخطة السنوية لتطوير التطبيقات لاعتمادها من المدير العام بهدف إعداد

الخطة التشغيلية والرأسمالية لإدارة تقنية المعلومات.

- تقديم أعلى مستويات المساندة لجميع المستخدمين.
- رفع مستوى الوعي من خلال تسهيل انتشار تقنية المعلومات داخل الصندوق.
- تقديم وسائل مختلفة لتمكين الصندوق من تسخير أفضل تقنيات المعلومات المتطورة والقدرة على تحديد متطلبات الصندوق من أنظمة وتطبيقات عملية على المدى القصير والطويل.

وتتكون إدارة تقنية المعلومات من أربعة أقسام حيوية على النحو التالي :

### أولاً: قسم المساندة الفنية:

يتولى هذا القسم مهمة تقديم الدعم والمساندة الفنية لجميع المستخدمين في الصندوق في كل ما يرتبط بأجهزة الحاسب الآلي وملحقاتها وأنظمة تشغيل وبرامج وشبكات الاتصال والبنية التحتية لتقنية المعلومات.

### ثانياً: قسم الاستشارات والإدارة النوعية

ويتولى هذا القسم مهمة تقديم خدمات استشارية في تقنية المعلومات لكل من المستخدمين في الصندوق وعملائه في الخارج ويقدم خدمات الإدارة النوعية في

تقنية المعلومات من سياسات ومعايير ودراسات من أجل تطوير أساليب تقنية المعلومات في الصندوق وكذلك وضع السياسات والمعايير لضمان أعلى مستوى لأمن وسلامة تقنية المعلومات .

### ثالثاً: قسم مساندة المستخدمين :

ويتولى هذا القسم مهمة تقديم المساندة والدعم للمستخدمين بإدارات الصندوق المختلفة فيما يتعلق بالبرامج والتطبيقات الموجودة في بيئة الإنتاج ، كما يتولى إدارة قواعد البيانات ومتابعتها ويقوم بتطوير ودعم وتحديث موقع الصندوق الإلكتروني الداخلي والخارجي .

### رابعاً: قسم تطوير التطبيقات :

ويتولى هذا القسم مهمة إعداد وتطوير أنظمة وبرامج التطبيقات لإدارات الصندوق المختلفة وإيجاد آليات مستمرة لإعادة بناء أنظمة التطبيقات والبرامج القديمة لتتلاءم مع تقنية المعلومات الحديثة .

دراسة اقتصادية:

الاستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠م)



## الاستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام ١٤٤١ هـ (٢٠٢٠م)

يحظى قطاع الصناعة باهتمام كبير، نظراً لأنه القطاع الذي يجسد ويوظف الميزات النسبية للمملكة. وقد تجلى هذا الاهتمام في اعتماد مجلس الوزراء السعودي، بالقرار رقم (٣٥) وتاريخ ١٤٣٠/٢/٧هـ، الاستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠م)، والتي تهدف إلى تنويع القاعدة الصناعية والاقتصادية وحماية الاقتصاد الوطني من التقلبات العالمية في أسعار وعائدات النفط، بما يضمن استقراراً ونموً متوازناً لكافة المؤشرات الاقتصادية. وقد انطوت الاستراتيجية على أهداف طموحة ومحاور محددة، سيتم من خلالها إنجاز هذه الأهداف، كما تم تحديد الجهات التي ستكون مسؤولة عن إنجاز كل محور من المحاور. وقد تضمن قرار مجلس الوزراء باعتماد الاستراتيجية عدداً من الضوابط والتوجيهات التي تستهدف إنجاز الاستراتيجية وتحقيق أهدافها في الموعد المحدد. ونعرض أدناه لأبرز أهداف ومحاور الاستراتيجية والتوقعات المستقبلية في هذا الخصوص .

## أبرز الأهداف العامة والمحددة للاستراتيجية بحلول عام ٢٠٢٠م

تهدف الاستراتيجية الصناعية إلى تحقيق نقلة حقيقية في العديد من الجوانب منها تطوير تقنيات الإنتاج، تنويع المنتجات الصناعية، نقل وتوطين التقنيات المناسبة، وتطوير المهارات اللازمة للنهوض بالقطاع الصناعي. كما تهدف الاستراتيجية إلى استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية بهدف زيادة القيمة المضافة للصناعات المستهدفة، بالإضافة إلى بناء قواعد معلومات صناعية تحقق التشابك والتكامل الصناعي، تطوير برامج تطبيقية لتفعيل المواصفات القياسية والعمل على الارتقاء بمستويات الجودة بهدف تسهيل النفاذ إلى الأسواق الخارجية، تحفيز تنوع الصناعات ذات الميزة النسبية والصناعات المكمل لها، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في تطوير البنية الأساسية للمدن الصناعية ومناطق التقنية.

إلا أن إنجاز الأهداف المشار إليها أعلاه يتطلب تطوير وتحديث بيئة الأعمال، والأنظمة والإجراءات الصناعية لتكون أكثر اعتماداً على الوسائل التقنية والإلكترونية. كما تستهدف الاستراتيجية تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية والتقليدية.

وبناءً على الأهداف الشاملة المشار إليها أعلاه، يفترض أن يتمكن القطاع الصناعي الوطني بنهاية عام ٢٠٢٠م من تحقيق معدلات نمو محددة وذلك على النحو التالي :

- رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي السعودي إلى ٢٠٪.
- رفع القيمة المضافة الصناعية بحوالي ثلاثة أضعاف .
- زيادة حصة الصادرات الصناعية من مستواها الحالي (١٨٪) إلى حوالي ٣٥٪.
- زيادة الصادرات ذات القاعدة التقنية من مستواها الحالي (٣٠٪) إلى ٦٠٪.
- زيادة نسبة العمالة الصناعية السعودية من مستواها الحالي (١٥٪) إلى ٣٠٪.
- التمكن من أن تتبوأ المملكة مرتبة أفضل (٣٠ على الأقل) بين الدول الصناعية بحلول عام ٢٠٢٠م، من خلال تحسين الترتيب بمعدل مرتبتين كل عام .

## المحاور الرئيسية للاستراتيجية :

حتى يمكن إنجاز الأهداف المشار إليها أعلاه، تبنت الاستراتيجية عدداً من المحاور الرئيسية، والتي تستهدف إعداد وتطوير مختلف القطاعات والمؤسسات، ذات الارتباط المباشر أو غير المباشر بالصناعة لتكون مؤهلة للقيام بدورها المنشود. وقد تضمنت الاستراتيجية في صيغتها المعتمدة من مجلس الوزراء ثمانية (٨) محاور رئيسية، يفترض أن يترتب على تطويرها إنجاز الأهداف المشار إليها أعلاه، وضمان استدامة التنمية الصناعية في المملكة. وأدناه أبرز ما تضمنه كل محور من هذه المحاور :

## المحور الأول:

وهو المتعلق بمنظومة البيئة الكلية للأعمال والاستثمار الصناعي والتحالفات الاستراتيجية العالمية ، حيث يستهدف تحسين سياسات الاقتصاد الكلي، مثل السياسات النقدية والمالية والأجور وتحقيق الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية، بما يضمن حفز الاستثمارات المحلية والأجنبية وخاصة في القطاع الصناعي. بالإضافة إلى تحسين السياسات التجارية وسياسات المنافسة في الأسواق. كما يدخل في إطار هذا المحور، تطوير منظومة التشريعات والإجراءات الخاصة بالمنشآت الصناعية مثل أنظمة التجارة والعمل والطاقة والتعدين... الخ .

## المحور الثاني :

ويختص بمنظومة التجمعات الصناعية وحفز التنوع الاقتصادي والتنمية المتوازنة على مستوى المناطق ، ويشكل هذا المحور أكبر وأضخم أنشطة الاستراتيجية إذ يستحوذ على حوالي نصف التمويل المخصص للاستراتيجية. وتؤكد التجارب العالمية الناجحة في عملية التصنيع على أن التجمعات الصناعية والتركز الصناعي كان من أهم مقومات تطور الصناعة، حيث تتجمع مختلف الصناعات المرتبطة في إطار جغرافي معين (الصناعات الغذائية وأنشطة الإنتاج والتوزيع والخدمات المرتبطة)، بما يضمن خفض التكلفة في الصناعة، وحفز القدرة على الإبداع والتطوير نتيجة الاحتكاك وانتقال المهارات. وحتى يتحقق هذا المحور، يلزم الدخول في عدد من البرامج التي نصت عليها الاستراتيجية، وهي برنامج للتجمعات الصناعية العنقودية، وبرنامج للتجمعات

الصناعية التقنية والمتقدمة، وبرنامج دعم مسارات التقنية المتقدمة وبرنامج الترويج الصناعي .

## المحور الثالث:

وهو المتعلق بمجتمع الأعمال الصناعي والمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وبما أن أكثر من ٨٥% من المشروعات العاملة في المملكة تندرج ضمن فئة المشروعات المتوسطة والصغيرة (SMEs)، فهي المشروعات التي ينبغي أن تحظى برعاية أكبر، خاصة خلال تلك المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد السعودي. وقد انطوى هذا المحور على عددٍ من البرامج لضمان إنجازه وهي: برنامج دعم المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج الحاضنات للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج مركز موارد الأعمال، وبرنامج مركز تنمية التنافسية والتحديث الصناعي، وبرنامج آليات التمويل الصناعي .

## المحور الرابع :

وهو الخاص بمنظومة شبكة العلاقات بين التطوير والابتكار والإنتاج الصناعي ، حيث أن الفاصل بين الدول المتقدمة والدول النامية، يكمن في واقع منظومة البحث والتطوير R&D، ومدى ارتباط أنشطة البحث والتطوير بعملية التنمية، وكذلك ارتباط مخرجات التعليم باحتياجات أسواق العمل أو احتياجات الصناعة. ولهذا أكدت الاستراتيجية الوطنية للصناعة، على أنه من أجل حصد ثمار الجهد الذي تقوده منظومة العلوم والتقنية في المملكة، فإن الأمر يتطلب تعظيم القيمة المضافة لهذه البحوث، من خلال ربطها بمنظومة للابتكار في الشركات

الصناعية، إضافة إلى حفز الابتكار في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

## المحور الخامس :

وهو المتعلق بمنظومة القوى البشرية والمهارات الصناعية ، حيث يعتبر توافر العنصر البشري المؤهل علمياً وتدريباً وفنياً ركيزة أساسية للتنمية المستدامة. وتظهر أهمية العنصر البشري المؤهل بشكل أكبر في الصناعة، حيث التعامل مع الآلات الحديثة والحفاظ عليها وإحداث التطوير عليها. ولهذا كان من الطبيعي أن يكون الاهتمام بالعنصر البشري، من المقومات الأساسية للاستراتيجية الصناعية السعودية.

## المحور السادس :

وهو المعني بمنظومة البنى التحتية والخدمات الإنتاجية والأنشطة المساندة للصناعة ، والذي يهدف إلى تطوير البنية التحتية، ليس فقط في المناطق الصناعية التقليدية، ولكن أيضاً، في المناطق والمدن الصناعية الجديدة، بإنشاء منصات صناعية في جميع مناطق المملكة. كما يستهدف هذا المحور، تعزيز منظومة الخدمات والأنشطة المساندة للصناعة؛ مثل خدمات المناولة والشحن والتخزين... الخ، وذلك بهدف تحسين خدمات تداول السلع والمدخلات داخلياً وخارجياً. كما أن هناك برنامجاً مسانداً، هدفه تأمين إمدادات الطاقة الكهربائية بشكل دائم ومستدام للمصانع في مختلف مناطق المملكة.

## المحور السابع :

كل محور لدار من تلك الدور، إذ أنه يستحيل على دار خبرة واحدة إنجاز كل المحاور. ومن ثم، سيعهد بإنجاز كل محور إلى الجهة التي وقع عليها الاختيار، ولكن تحت رقابة ومتابعة وزارة التجارة والصناعة، ممثلة بالبرنامج الوطني للتنمية الصناعية، ومكتب إدارة المشاريع، الذي يلتزم برفع تقرير دوري عن تطور الأداء وحجم الإنجاز.

وختاماً فإن هذه الاستراتيجية تشكل نقلة نوعية كبرى، بما انطوت عليه من أهداف طموحة للصناعة الوطنية. ويفترض أن تُرَاعَى التحديات التي فرضتها الأزمة المالية العالمية، حتى يمكن إنجاز الأهداف كاملة وضمن الإطار الزمني المحدد. وسيكون صندوق التنمية الصناعية السعودي، كمؤسسة رائدة في مجال تطوير وتنمية الصناعة الوطنية، على استعداد تام للقيام بدوره المنشود في سبيل إنجاز أهداف ومحاور الاستراتيجية، وبالتعاون مع كافة الجهات المعنية .



ويستهدف تطوير منظومة استراتيجيات وخطط عمل للقطاعات الجديدة المرشحة للتنويع الاقتصادي ، حيث أن تنويع وتعميق القاعدة الصناعية هو الهدف الأساسي الذي وضعت الاستراتيجية من أجله. وعليه، فقد أكدت الاستراتيجية على ضرورة الاستمرار في دعم تطور الصناعات القائمة، والتي نجحت في بناء ميزات نسبية وتنافسية سواء على المستوى الوطني أو المستوى العالمي، وتحديدًا صناعات البتروكيماويات.

## المحور الثامن :

يتعلق بالقيادة الفاعلة للاستراتيجية ، حيث أن إنجاز تلك الإستراتيجية بكل ما تضمنته من أهداف ورؤية طموحة، يتطلب في المقام الأول حسن وكفاءة التنظيم والإدارة وكفاية ووفرة التمويل من خلال «صندوق الاستراتيجية الوطنية للصناعة ٢٠٢٠م».

وبلا شك فإن الأهداف متعددة، كما تتعدد الجهات التي سيعهد إليها بإنجاز الأهداف والمحاور ، وحتى لا تتداخل الأدوار وتضيع الجهود وتهدر الموارد، فقد عهد إلى وكالة الصناعة بوزارة التجارة والصناعة تولي تلك المهمة، من خلال قياس وتحليل الواقع ومتابعة تطوره، وتحليل تطور الصناعة ومتابعة تنفيذ المحاور، والتنسيق مع وفيما بين الجهات المعنية.

وحتى يمكن تنفيذ الاستراتيجية، وإنجاز المحاور المشار إليها أعلاه، قامت وزارة التجارة والصناعة، المشرفة على تنفيذ الاستراتيجية، خلال الفترة التي سبقت أو التي أعقبت موافقة مجلس الوزراء على الاستراتيجية، بعدد من الخطوات التي تستهدف وضع الاستراتيجية موضع التنفيذ . وعليه، فقد قامت وزارة التجارة والصناعة بتطوير خطط التنفيذ لمحاور الاستراتيجية، وإنشاء برنامج وطني للتنمية الصناعية، ليكون مسئولاً مسئولية مباشرة عن تنفيذ الاستراتيجية. كما بدأت وزارة التجارة والصناعة في اتخاذ الخطوات الإجرائية للتنفيذ، وتم ذلك من خلال دعوة عدد من بيوت الخبرة العالمية من خلال طلبات العروض، بحيث يوكل

## التطورات التقنية في الصناعة ودور الصنوق في دعم التوجهات الفنية

تبرز أهمية التنمية الصناعية الحديثة باعتبارها سبيلاً أساسياً لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة إنتاجية ذاتية قادرة على المساهمة الفعالة في تنويع مصادر الدخل وإيجاد بنية اقتصادية متوازنة. وقد كان خيار التصنيع هو الخيار الأفضل للمملكة في بناء اقتصادها وتنويع قواعده الإنتاجية، وأصبح القطاع الصناعي السعودي يتجه بشكل واضح وبدعم من الحكومة إلى الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية ويتجه نحو المزيد من الآلية والتقنيات الحديثة، وهذه ظاهرة صحية في بلد يتوفر فيه التمويل قياساً إلى عدد السكان.

يعيش عالمنا المعاصر الآن عصر الثورة التقنية الحديثة والتي تعتبر حلقة في سلسلة التغيرات الاقتصادية العالمية حيث بدأت في أواخر القرن الثامن عشر عندما تم استخدام المحرك البخاري والتقنية المصاحبة له ثم تطورت الصناعات الميكانيكية وصناعة الحديد والصلب وما تلا ذلك من تطور في القوى الكهربائية ومحرك الاحتراق الداخلي والصناعات الكيماوية. أما الثورة التقنية الحديثة والتي تؤدي تقنية الإلكترونيات الدقيقة دور المحرك الرئيس فيها، متمثلة أساساً في استخدام الحاسب الآلي في تقنية المعلومات، فتتمثل في الاستخدام المكثف لتقنية الإلكترونيات والمعلومات في جميع الأنشطة الصناعية كما تم الدمج بين العديد من استخداماتها والتي نتجت عنها تطبيقات واسعة في تنوع أساليب التصنيع باستخدام الحاسب الآلي ابتداءً من تصميم المنتج، وعملية التشغيل الآلي، مروراً بالتحكم بخط الإنتاج بشكل كامل وعمليات الاختبار وضبط الجودة والتغليب والتخزين والتسليم.

ويمكن عرض بعض التطورات التقنية الحديثة في مجال التصنيع كالتالي:

## التشغيل الآلي و نظم التصنيع المرنة :

لقد ساعد دخول الحاسب الآلي في الصناعة في أوائل التسعينات إلى عمليات التشغيل الآلي المتكاملة لخطوط الإنتاج الصناعية حيث تم التحول من الطرق التقليدية الميكانيكية في تصميم آلات التصنيع (الهواء المضغوط والهيدروليك) إلى عمليات التشغيل الآلي الإلكترونية حيث التزاوج الناجح بين الإلكترونيات والميكانيك والليزر، حيث أصبح بالإمكان تسيير الدورة الإنتاجية في مصانع ضخمة باستخدام اليسير من القوى البشرية، إضافة إلى تطوير نظم التشغيل الآلي الصناعية المتقدمة وتقنية الأنظمة الدقيقة والكهربائية وتقنية المعلومات الصناعية وصولاً إلى نظام التصنيع المرن (FMS) معتمداً على التصميم المتكامل بالحاسب الآلي (CAD) والتصنيع المتكامل بالحاسب الآلي (CAM).

ويعتبر نظام التصنيع المرن منظومة إنتاج متكاملة من آلات التحكم الرقمي (CNC) المبرمجة والمربوطة ببعضها البعض بواسطة أنظمة مناولة آلية، حيث يتم التحكم بالنظام بشكل كلي عن طريق وحدة تحكم حاسوبية. ويعتبر التحكم الرقمي (NC) والتصنيع باستخدام الحاسب الآلي من أهم التقنيات المستخدمة في أنظمة التصنيع المرن. كما أن التطورات الحاصلة في الروبوتيات، والمركبات المتحركة آلياً (AGV)، والمتحكمات القابلة للبرمجة (PLC)، والرؤية الحاسوبية (CV)، وتقنية المجموعات (GT) ومراقبة الجودة الإحصائية (SQC) من أهم العناصر التي ساعدت على تطور تطبيقات التصنيع المرن. ويقوم نظام المناولة الآلية بعمليات النقل والتحميل بين كل الآلات، إضافة إلى وجود مستودعات تعمل بالتشغيل الآلي لتخزين المواد، مع استخدام آلات قياس مبرمجة للتأكد من جودة التصنيع. وهذا كله بالطبع يعتمد على تقنية المعلومات الموزعة على نظم التحكم والمراقبة باستخدام نظم اتصالات معدة لهذا الغرض، وهي النظم التي أصبحت أكثر تكيفاً مع متطلبات السوق العالمي والمحلي.

وتعتبر خطوط التجميع الآلية في صناعة السيارات والقطع الإلكترونية من الأمثلة على نظم التصنيع المرن حيث يمكن تعديل أي مرحلة من مراحل الإنتاج عن طريق التحكم الرقمي. ومن الأمثلة على نظم التشغيل المرن كذلك مراكز التشغيل

الرقمي المتكاملة Machining Centers حيث يتم إنجاز العديد من عمليات التشكيل المتعاقبة بشكل آلي طبقاً للبرمجة المعتمدة للعديد من الآلات على وحدات الإنتاج ويمكن تصنيع العديد من المنتجات المعدنية المختلفة في وقت أقصر وبتكلفة أقل وبدقة أكبر مقارنة بنظم التشغيل التقليدية ومثال على ذلك إنتاج قطع غيار الآلات وقوالب التشكيل الفولاذية وغيرها.

### تقنية المواد الجديدة :

إن التقدم التقني قد وفر دقة أكبر وعمليات تصنيع أكثر إنتاجية وأقل تكلفة مما جعل بالإمكان وبشكل لم يسبق من قبل تصنيع مواد خام أولية جديدة كبديل للخامات الطبيعية النادرة وكذلك لتقليل تكاليف الإنتاج وتسهيل عمليات التصنيع . وقد لعبت الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية دوراً مركزياً ولا تزال تؤديه في مجال تطوير المواد الجديدة كألياف البوليستر، النايلون والمطاط الصناعي . كما يندرج في هذه المجموعة بعض المواد البلاستيكية والفايبرجلاس الأخف وزناً التي تم استخدامها في مجالات أخرى عديدة حلت محل الحديد والصلب ، الألمونيوم ، والخشب وغيرها في مجالات التصنيع والتشييد والبناء . إن التقدم السريع الذي حدث في العقود الثلاثة الأخيرة في هذا المجال تم إدراجه تحت ما يسمى بالمواد الحديثة (New Materials) والتي تتحلّى بمواصفات فنية فائقة وتكلفة منخفضة تساهم في تحسين اقتصاديات التصنيع في العديد من القطاعات الصناعية.

### تقنية التصوير بالأشعة الذرية :

تطورت تقنيات الأشعة والتصوير الذري باستخدام أشعة جاما والأشعة السينية لتشمل العديد من التطبيقات في الصناعة خاصة في أنظمة الفحص اللاإتلافي (NDT) مثل فحص الإطارات وفحص أنابيب البترول والغاز وقطع غيار الآلات واكتشاف نقاط الضعف فيها دون إتلافها وكذلك للتأكد من اللحامات وكشف العيوب الموجودة فيها كما تستخدم أشعة جاما بشكل واسع لتعقيم المواد الغذائية المصنعة والمعلبة وتخليصها من الجراثيم والبكتيريا وكذلك زيادة مدد تخزين المنتجات الزراعية .

### تقنية النانو :

يبدو أن المستقبل سيكون للتقنية المتناهية الصغر (تقنية النانو) التي يمكن أن تقود العالم إلى ثورة صناعية جديدة ، حيث يمكن أن تقدم منافع جمة للإنسانية ، وسيكون التحدي في المستقبل هو كيف يمكن إنتاج كميات صناعية من هذه المواد والآلات في مثل هذه المقاييس المتناهية الصغر . تدخل هندسة النانو في صناعة الآلات الدقيقة التي تدخل في مكونات آلات التصنيع ، حيث تسرع وتيرة الإنتاج وترفع من الكفاءة الإنتاجية، كما تغير في طرق وأساليب تصنيع واستخدام المنتجات الاستهلاكية وتعمل على زيادة كفاءة استهلاك الطاقة وزيادة الإنتاج الصناعي بتكاليف منخفضة إضافة إلى حماية البيئة . وتنفق الدول الصناعية المتقدمة سنوياً مبالغ طائلة على تطوير هذه التقنية وينظر إليها على أنها

الأفق الجديد للعلوم الهندسية مستقبلاً حيث تحمل تقنية النانو في طياتها إمكانات هائلة يمكنها إحداث تحول في مجالات الطاقة والتقنية الطبية والاتصالات والاستراتيجيات العسكرية والأمن القومي .

ويجري حالياً استكمال التجهيزات الأساسية لمعامل متخصصة في مجال هذه التقنية في ثلاث جامعات في المملكة ويتوقع أن تخرج بنتائج ملموسة في السنوات القليلة القادمة وفرص استثمارية في مجالات الصناعات الإلكترونية والدوائية والغذائية وصناعات البلاستيك وتقنيات الأنابيب وغيرها .

### إعادة التدوير وتقنيات حماية البيئة :

خلال الخمس سنوات الماضية، شهدت صناعة حماية البيئة تطوراً سريعاً شمل إنتاج الأنظمة المتعلقة بحماية البيئة ومنع التلوث البيئي الناتج عن النفايات الصناعية لحماية الهواء والماء والتربة واستغلال وتدوير النفايات والفضلات وحماية البيئة الطبيعية حيث تساهم التقنيات الحديثة في إعادة التدوير والمحافظة على البيئة والتقليل من التلوث من خلال المحافظة على موارد المواد والطاقة وتقليل الاستهلاك وحماية الأراضي المستخدمة كمكبات لرمي القمامة من خلال التقليل من المخلفات وكذلك حماية البيئة من المواد الضارة والسامة الناتجة عن الصناعات الاستخراجية والتحويلية . كما تعمل برامج مراقبة المخلفات في المصانع الكيماوية بصفة خاصة على مراقبة وعزل المخلفات التي تنتجها المصانع ، حيث يتم تزويدها بتقنيات حديثة للحد من المخلفات الناتجة عن عملياتها

كما قدم الصندوق التمويل المالي لأكثر من ٥٠٠ مشروع لصناعة الكيماويات ولدائن البلاستيك وتعتبر مشاريع شركة سابك وتوسعاتها من أهم استثمارات الصندوق في مجال صناعة الأسمدة والبتروكيماويات ولدائن البلاستيك الحديثة حيث يتم تطبيق أنظمة التصنيع بأحدث ما توصلت إليه تقنيات المعالجة والمزج والمفاعلات والمسرعات والتحكم الإلكتروني بالضغط والحرارة لتوفير أدق ظروف التفاعل الكيميائي لضمان كمية وجودة الإنتاج . وتعتبر سابك الآن أكبر منتج للسماح الحبيبي على مستوى العالم كما أنها أصبحت ثالث أكبر منتج للبولي إيثيلين على مستوى العالم وسادس أكبر منتج للبولي بروبيلين وبجودة تنافسية عالية كما أن لدى سابك اهتمام خاص بالأبحاث وتقنية تطوير المنتجات كما حصلت على أكثر من ٢٠٠ براءة اختراع عالمية ورخصت باستخدام تقنية معالجتها لأكثر من ١٩ شركة كيماويات في ١١ بلداً .

أما في مجال الحديد والصلب فقد ساهم الصندوق حتى الآن في تمويل ٤٢ مشروعاً لصناعة المنتجات المعدنية والفولاذية ، وصناعة الهياكل الإنشائية تحتوي تجهيزات صناعية متطورة تقنياً وتعتمد على التحكم الرقمي من حيث ميكنة عمليات النقل للمواد الخام والصهر ورفع كفاءة أفران الاختزال لتحسين جودة المنتج وخفض تكلفة الطاقة المستهلكة وتحسين بيئة الإنتاج من حيث السلامة المهنية وتطوير بعض مهام التشغيل من يدوية إلى آلية حيث تتجه الحلول لإحلال التقنية بدلاً عن الأيدي العاملة البشرية من أجل منع الإصابات أثناء التعامل مع الآليات الضخمة المتعددة التي تلزم هذه الصناعة ومن جهة أخرى فقد أدى التطور الحادث في البرمجيات ونظم التصميم على الحاسب الآلي إلى تنفيذ تشكيلات مركبة ومعقدة وتحويلها إلى قطاعات محددة الأبعاد يمكن تصنيعها مسبقاً .



وتشمل أهم أنشطة إدارة المخلفات تدوير وإعادة استخدام الزيوت المستعملة واستخدام غبار المصانع (الغبار الذي يتم تجميعه من فلاتر الهواء الصناعية) في الخرسانة ، ويتم التخلص من المخلفات عند الضرورة وفقاً للمواثيق الدولية .

## دور الصندوق في دعم التقنيات الحديثة :

يعتبر استقطاب وتمويل التقنيات الحديثة من أولويات التمويل لدى الصندوق حيث دأب على تشجيع المستثمرين الصناعيين في توجهاتهم نحو التقنيات الحديثة في التصنيع إيماناً منه بدورها في زيادة الإنتاجية وتحسين الكفاءة التصنيعية وجودة المنتج وتقليل الهدر وتقليل تكاليف الإنتاج مما يزيد من فرص نجاح المشاريع الصناعية . كما أن استخدام التحكم الآلي بالإنتاج سيزيد من السلامة المهنية ويفتح المجال أمام استخدام القوى العاملة الوطنية غير الماهرة حيث تنحصر وظيفتها في مراقبة سير العمل والقيام ببعض الأعمال الروتينية مما يزيد فرص العودة خاصة للقطاع النسائي في بيئات التصنيع النظيفة كالأدوية والأغذية .

ولما كان النجاح لأي منظمة صناعية يعتمد على مدى قدرتها على مواكبة التغييرات المستمرة في البيئة التي تعمل فيها وخصوصاً التغييرات التقنية واستعمال الطرق الحديثة في عمليات الإنتاج لزيادة الفرص التنافسية ، فقد كان للصندوق دور بارز في دعم وتمويل المشاريع الصناعية الجديدة بتقنيات حديثة أو تشجيع المستثمرين لتطوير واستبدال أنظمتهم القائمة على الأساليب التقليدية .

فعلى سبيل المثال قدم الصندوق التمويل المالي لستة مشاريع لصناعة الأدوية في المملكة تحتوي على تقنيات متقدمة في تجهيزات المباني وآلات التصنيع طبقاً لمواصفات التصنيع الجيد (GMP) وذلك بدءاً من تحضير المواد الخام Dispensary ووزن العناصر الفعالة مروراً بعمليات الخلط وتجهيز المستحضر الدوائي في شكله النهائي وانتهاءً بفحص الجودة والتأكد من سلامة التغليف حيث تم استخدام خطوط إنتاج تعتمد على تقنيات الحاسب الآلي بكثافة للمراقبة والتحكم من أجل تقليل عنصر الخطأ البشري وضمان سلامة المنتج في مثل هذه الصناعات الحساسة ، كما تم تزويد معظم تلك المصانع بأنظمة متطورة دقيقة للبحث والتحليل وتطوير المنتجات وكذلك بأنظمة حاسوبية للتخزين الآلي والتسليم .

# بيانات النشاط الإقراضي للصندوق



## بيانات النشاط الإقراضي للصندوق :

بيان رقم (١)

بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة من الصندوق حسب القطاعات الفرعية

المجموع التراكمي	١٤٣٠/١٤٣١هـ	القطاع
٦٠٢	١٥	الصناعات الاستهلاكية :
٢٨٠	١٠	المواد الغذائية
٤٩	٢	المرطبات والمشروبات
٦٣	--	النسيج
٢٤	--	منتجات الجلود والمواد البديلة
١٤	--	المنتجات الخشبية
٥١	١	الأثاث الخشبي
٨٥	٢	منتجات الورق
٣٦	--	الطباعة
٥٤٧	١٨	الصناعات الكيماوية :
٢٥٦	٧	الكيماويات
٢٩	٣	منتجات النفط والغاز
١٧	١	منتجات المطاط
٢٤٥	٧	منتجات البلاستيك
٣٥٢	١٨	صناعة مواد البناء :
١٣	--	المنتجات الخزفية
٥٧	٢	منتجات الزجاج
٢٨٢	١٦	مواد البناء الأخرى
٣٠	٢	صناعة الأسمنت :
٦٤٢	٢٠	الصناعات الهندسية :
٣٧٨	١١	المنتجات المعدنية
٨٧	١	الماكينات والألات
١٢٣	٨	المعدات الكهربائية
٥٤	--	معدات النقل
٤٣	٣	الصناعات الأخرى
*٢٢١٦	٧٦	المجموع

(\*) منها (٤٣٧) مشروعاً تم إلغاء التزامات القروض المعتمدة لها .

بيان رقم (٢)

بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب القطاعات الفرعية (بملايين الريالات)

المجموع التراكمي	١٤٣٠/١٤٣١هـ	القطاع
١٣,٧٢١	٧٤٩	<b>الصناعات الاستهلاكية :</b>
٦,٨٠١	٤٧٢	المواد الغذائية
١,٤١٨	٦٦	المرطبات والمشروبات
٢,٠٧٢	--	النسيج
١٣٣	--	منتجات الجلود والمواد البديلة
٢٠٥	--	المنتجات الخشبية
٣٥٦	١٥	الأثاث الخشبي
٢,٥٢١	١٩٦	منتجات الورق
٢١٥	--	الطباعة
٣١,٤٢١	٦٧٢	<b>الصناعات الكيماوية :</b>
٢٥,٧٣٣	٣٢٧	الكيماويات
١,٣١٤	٥٦	منتجات النفط والغاز
٤٧٧	٤	منتجات المطاط
٣,٨٩٧	٢٨٥	منتجات البلاستيك
٨,٦٤٥	١,١١٢	<b>صناعة مواد البناء :</b>
١,١٤٣	١٤	المنتجات الخزفية
٢,٤٦٥	٤٣١	منتجات الزجاج
٥,٠٣٧	٦٦٦	مواد البناء الأخرى
٩,٦٩٥	٧٨٤	<b>صناعة الأسمنت :</b>
١٦,٤٤٤	١,٦٢٢	<b>الصناعات الهندسية :</b>
١١,٧٦٣	١,٠٦٨	المنتجات المعدنية
٨٦١	١٠	الماكينات والآلات
٢,٨٨٨	٥٤٥	المعدات الكهربائية
٩٣٢	--	معدات النقل
٨٧٧	٢٤٧	<b>الصناعات الأخرى</b>
*٨٠,٨٠٣	٥,١٨٦	<b>المجموع</b>

(\*) منها (١١,٦٣٥) مليون ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها .



## بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة من الصندوق حسب مناطق المملكة

المنطقة	١٤٣٠/١٤٣١هـ	المجموع التراكمي
الرياض	٢٥	٨٠٢
مكة المكرمة	١٧	٥٤٧
المدينة المنورة	٤	٨٥
القصيم	١	٥٢
المنطقة الشرقية	٢٤	٦١٨
عسير	--	٣٢
تبوك	١	٩
حائل	١	١٧
جازان	١	١٨
نجران	--	١١
الباحة	--	٩
الجوف	١	١٣
الحدود الشمالية	١	٣
<b>المجموع</b>	<b>٧٦</b>	<b>*٢٢١٦</b>

\* منها (٤٣٧) مشروعاً تم إلغاء التزامات القروض المعتمدة لها .

بيان رقم (٤)

بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب مناطق المملكة (بملايين الريالات)

المنطقة	١٤٣٠/١٤٣١هـ	المجموع التراكمي
الرياض	٨١٤	١٦,٩٥٥
مكة المكرمة	١,٢٥٨	١٤,٤٢٩
المدينة المنورة	٦٠٧	٨,٧١٦
القصيم	٥	١,٣١٠
المنطقة الشرقية	١,٣٢٠	٣٥,٠٤٦
عسير	--	٦٠٦
تبوك	٦	٤٩٦
حائل	٨٦	١٣٢
جازان	٦٠٠	١,٣٢٠
نجران	--	٦٢٦
الباحة	--	٢٨
الجوف	٦	١٩٠
الحدود الشمالية	٤٨٤	٩٤٩
المجموع	٥,١٨٦	*٨٠,٨٠٣

\* منها (١١,٦٣٥) مليون ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها.





صندوق التنمية الصناعية السعودي

صندوق بريد : ٤١٤٣ الرياض ١١١٤٩

المملكة العربية السعودية

هاتف : ٠٠٩٦٦ ١ ٤٧٧٤٠٠٢

فاكس : ٠٠٩٦٦ ١ ٤٧٩٠١٦٥

البريد الإلكتروني : [sidf@sdf.gov.sa](mailto:sidf@sdf.gov.sa)

التقرير السنوي ١٤٣٠ / ١٤٣١ هـ

رقم الايداع : ١٦ / ٣٤١٨

ردمدم : ٥٥٢٢ - ١٣١٩



صندوق التنمية الصناعية السعودي

[www.sidf.gov.sa](http://www.sidf.gov.sa)